

Distr.: General
3 February 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البندان ٣١ و ١٣٢ من جدول الأعمال
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ
السلام من جميع نواحي هذه العمليات
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - المقدمة
٦	ثانيا - دور نائب الأمين العام
٧	ثالثا - سياق إعادة الهيكلة
٧	ألف - حالة الإصلاحات السابقة لعمليات حفظ السلام
١٠	باء - تطور أنشطة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة
١٠	جيم - رؤية إصلاح أنشطة حفظ السلام الحالية
١١	رابعا - دعم الجمعية العامة لإجراء مزيد من إصلاح أنشطة حفظ السلام



١٢		خامسا - التقدم المحرز والأثر الأولي لإعادة الهيكلة
١٣		ألف - وحدة القيادة وتكامل الجهود
١٥		باء - تعزيز الإرشاد والدعم لعمليات حفظ السلام
٢٤		جيم - الشراكات
٢٦		دال - تعزيز التعلم المؤسسي وتحسينه
٢٩		هاء - التحسينات في عمليات الإدارة والتنظيم الإداري
٣٦		سادسا - مسائل أخرى
٣٦		ألف - تقسيم العمل داخل إدارة الشؤون السياسية
٣٦		باء - مجالات لإجراء مزيد من الإصلاح
٣٨		سابعا - التحديات المستمرة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
٤٠		ثامنا - الاستنتاجات
٤١		تاسعا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

موجز

يأتي هذا التقرير استجابة للفقرة ٦٧ من قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦١ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام، أن يقدم في الجزء الثاني من دورتها الثالثة والستين المستأنفة، تقريراً شاملاً عن أثر الهيكل الجديد لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على تنفيذ ولايات البعثات، وعن كفاءة وفعالية إنجاز البرامج. وعملاً كذلك بالقرار ٢٧٩/٦١ (الفقرة ٦٦)، قُدِّمَ تقرير أولي (A/62/741) عن حالة تنفيذ القرار لتتظر فيه الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها الثانية والستين المستأنفة.

وفي الفقرة ٢٤ من القرار ٢٥٠/٦٢، أعادت الجمعية العامة تأكيد الفقرة ٦٧ من قرارها ٢٧٩/٦١، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم في سياق التقرير الشامل معلومات عن الآليات القائمة والتدابير المتخذة لمعالجة التحديات الإدارية التي يفرضها الهيكل التنظيمي الجديد لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وعن التحسينات التي أتت بها الهيكل الجديد لضمان الكفاءة والفعالية في دعم عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، والتنسيق مع إدارة الشؤون السياسية.

ويحدد هذا التقرير سياق عملية إعادة الهيكلة، ويعرض التقدم المحرز والأثر الأولي لجهود إعادة الهيكلة، ويصف التحديات الراهنة أمام عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي غضون الثمانية عشر شهراً التي مضت على إصدار القرار ٢٧٩/٦١ المتعلق باعتماد عملية إعادة الهيكلة، تحققت فوائد استراتيجية وتشغيلية هامة، رغم أن كثيراً من محركات عملية إعادة الهيكلة ما زال يفرض تحديات على طريق العمليات. وكان الأثر الأبرز لعملية إعادة الهيكلة حتى الآن إنشاء مجالات موحدة وخاصة للخبرات في مجالات سيادة القانون والدعم الميداني. وقد وفر إنشاء مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، بوجه محدد، دعماً شاملاً وأكثر توازناً للعناصر ذات الصلة في العمليات الثماني عشر القائمة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة الواقعة تحت مسؤولية إدارة عمليات حفظ السلام. ولدى تشكيل إدارة الدعم الميداني، عُزز دور دعم البعثات وبات الآن في الموضع المناسب كـ "عامل تمكين استراتيجي" في إنجاز ولايات حفظ السلام والولايات السياسية لهذه العمليات، بما يشمل ١٦ بعثة تقع تحت مسؤولية إدارة الشؤون السياسية. ولقد جرى إجمالاً صون وحدة القيادة، وزيادة إدماج الجهود، وتعزيز التوجيه الميداني، وإدراج تحسينات على العمليات الإدارية والتنظيمية.

بيد أن ولايات جديدة وأكثر تعقيداً وإلحاحاً ما زالت تلقي بثقلها على المنظمة. فمع نمو حجم القوام المأذون به لعمليات حفظ السلام بنسبة تتجاوز ٣٠ في المائة بعد إنشاء عمليتين بالغتي التعقيد في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وفي دارفور، وعمليات أخرى تلوح في الأفق، واصلت الطلبات الميدانية على الإدارتين معاً نموها. وفي النتيجة، كثيراً ما يتضارب جهد إنجاز العمليات الميدانية الجديدة، المتنوعة والأكثر اتساعاً، مع قدرة الإدارتين على مزاولة التخطيط الاستراتيجي وتنظيم نفسها بشكل أكثر كفاءة وفعالية. وينشأ وضع مماثل فيما يتعلق بتشكيل الأفرقة التنفيذية المتكاملة، التي اعتمدت تدابير مختلفة للنجاح.

وتعمل إدارة الدعم الميداني على وضع استراتيجية دعم شاملة خلال عام ٢٠٠٩ بهدف تطبيق طرائق مبتكرة للعمل وزيادة المساهلة في آن معاً. وفي موازاة ذلك، يجري إدخال تحسينات على مفهوم الفريق التنفيذي المتكامل، بناء على التجربة المتاحة حتى الآن. كما حُدِّدت مجالات أخرى لإدراج مزيد من الإصلاحات، بما في ذلك تحسين تقسيم العمل داخل إدارة الشؤون السياسية وتعزيز قدرات سيادة القانون. ومن شأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٥٠ المعنون "إدارة الموارد البشرية" تعزيز قدرتنا على اجتذاب موظفين ذوي كفاءة عالية واستبقائهم في عمليات الأمم المتحدة الميدانية. وستواصل المنظمة العمل على تحسين إطار إدارتها للموارد البشرية من خلال تطبيق نظام إدارة المواهب. ونحن ندرك الحاجة إلى تبسيط إدارة سلسلة إمداداتنا، وقد شرعت إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني في العمل سوياً لتحقيق هذا الهدف.

ويحقق برنامج الإصلاح الذي أعدته الدول الأعضاء لتعزيز إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني فوائد واضحة. وسعيًا لمواكبة التطورات المقبلة في عمليات حفظ السلام، ستجري الإدارتان خلال عام ٢٠٠٩ تحليلًا شاملاً للتحديات والفرص القائمة أمام عمليات حفظ السلام على الأمد المتوسط، وذلك لتحديد النهج وتوضيح الأهداف الاستراتيجية والأهداف المتعلقة بالسياسات المقبلة بغية الحد الشديد من المخاطر، وتعزيز الشراكات على النحو الأمثل، وتحقيق أقصى حد من الفعالية لدى إقامة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ودعم استمرارها. ومن شأن الدعم المتواصل من جانب الدول الأعضاء وجهد الأمانة العامة الدؤوب في سبيل إحراز تحسن مستمر أن يتيح لنا تلبية المتطلبات المقبلة.

أولا - المقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ٦٧ من قرارها ٢٧٩/٦١، تقديم تقرير شامل في الجزء الثاني من دورتها الثالثة والستين المستأنفة، يتناول، في جملة أمور، كفاءة وفعالية الهيكل الجديد لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في تنفيذ ولايات البعثات، علاوة على إنجاز البرامج، والتحسينات القائمة في العمليات الإدارية والتنظيمية، ووظائف الأفرقة التنفيذية المتكاملة، وتدابير ضمان التنسيق والتكامل بين الإدارتين، والكفاءات والتحسينات الناتجة عن الإصلاحات السابقة لإدارة عمليات حفظ السلام.
- ٢ - وفي الفقرة ٢٤ من القرار ٢٥٠/٦٢، أعادت الجمعية العامة التأكيد على الفقرة ٦٧ من قرارها ٢٧٩/٦١، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم في سياق التقرير الشامل معلومات مفصلة بشأن الآليات القائمة والتدابير المتخذة لمواجهة التحديات الإدارية التي يفرضها الهيكل التنظيمي الجديد لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وكذلك بشأن التحسين الذي أتى به الهيكل الجديد لضمان الكفاءة والفعالية في دعم عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، والتنسيق مع إدارة الشؤون السياسية.
- ٣ - وقد أعدَّ هذا التقرير استجابةً لهذه الطلبات. وهو يتوخى الاستناد إلى التقرير الأولي للأمين العام (A/62/741) عن حالة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦١، وإتمام استعراض وتحليل هيكل الأمانة العامة لإدارة وإدامة عمليات حفظ السلام، بقيادة مكتب خدمات الرقابة الداخلية، (انظر القرار ٢٧٩/٦١، الفقرتين ٦٥ و ٦٦).
- ٤ - وعلى الرغم من أن تنفيذ إصلاح تنظيمي متعمق يستدعي جهداً متواصلاً وما كان بالوسع إنجازه بالكامل خلال فترة قصيرة نسبياً حُدَّت بـ ١٨ شهراً من تاريخ صدور القرار ٢٧٩/٦١ وموافقة الجمعية العامة على إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، فإن هذا التقرير يسعى أيضاً إلى إلقاء الضوء على مجالات تحققت فيها جملة من الفوائد الاستراتيجية والتشغيلية البارزة نتيجة التوجيه والدعم الموفَّرين لعمليات الأمم المتحدة الميدانية. ولربما يأتي في طليعتها إنشاء مركز امتياز يخدم منظومة الأمم المتحدة برمتها تمثل في إنشاء "مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية" وإنشاء إدارة الدعم الميداني. وقد أدَّت إقامة مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية إلى تأمين دعم كلي أكثر توازناً لمجمل مجالات سيادة القانون والمجالات المتعلقة بالأمن. ومع إنشاء إدارة الدعم الميداني، عُزِّز دور دعم البعثات بصفته عامل تمكين استراتيجي وتشغيلي بارز في سياق التزام المجتمع الدولي بدعم المساعي الحميدة، والوساطة، وأنشطة صنع السلام، وحفظ السلام وبناء السلام، مما يفسح المجال أمام إمكانيات للمشاركة ربما لم يكن ليتصورها أحد من قبل. كما يشير

هذا التقرير إلى مجالات أدّى فيها الرصد الذاتي والتقييم إلى تحديد أوجه تكيف على الأمد المتوسط قد تسفر عن مزيد من المكاسب والتحسينات على صعيد الكفاءة. وإذا كانت سلطة القيام بالتغييرات اللازمة تكمن في يدي الأمين العام، فإن هذه التغييرات ستنفذ داخل الأمانة العامة. ويعرض هذا التقرير توصيات بشأن التغييرات التي تستدعي موافقة الجمعية العامة.

ثانياً - دور نائب الأمين العام

٥ - وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ بء، يتولى نائب الأمين العام مساعدة الأمين العام في إدارة عمليات الأمانة العامة ويقدم له الدعم في كفالة التساوق ما بين القطاعات وما بين المؤسسات في الأنشطة والبرامج. ومهمة نائب الأمين العام الرئيسية هي مساعدة الأمين العام في الإشراف على العمليات اليومية للأمانة العامة وكفالة التساوق بين أنشطتها وبرامجها. وينحصر دور نائب الأمين العام إلى التركيز على الإدارة الاستراتيجية وعلى سياسات الإدارة المشتركة بين القطاعات، بما يكفل تنسيق المسائل الإدارية الرئيسية. ويرأس نائب الأمين العام مجلس الأداء الإداري وكذلك اللجنة الإدارية، التي هي الآلية الرئيسية لكفالة تنسيق الإصلاحات الداخلية والمسائل الإدارية المشتركة والنظر فيها واعتمادها بصورة فعالة. ولما كانت اللجنة الإدارية تشمل في عضويتها وكلاء الأمين العام لعمليات حفظ السلام والشؤون السياسية والدعم الميداني والشؤون الإدارية فإن نائب الأمين العام يستعين بها لتنسيق وتقديم التوجيهات الإرشادية فيما يتعلق بالقضايا الإدارية المتصلة بحفظ السلام.

٦ - ويشرف نائب الأمين العام على عمليات الإدارات التنفيذية ويتابع الطريقة التي يمارس بها كبار المديرين كافة جوانب السلطة التي يوكلها إليهم الأمين العام، بما في ذلك أداؤهم لتحقيق الأهداف المبرجة لنشاطهم. ويشرف نائب الأمين العام، بوجه خاص، على العمليات اليومية للإدارات ذات الصلة بشؤون الإدارة، مثل إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني، التي تقتضي اهتمام الأمين العام.

٧ - وللإضطلاع بجميع هذه المسؤوليات، يلتقي نائب الأمين العام على نحو منتظم برؤساء الإدارات، بما في ذلك عقد اجتماعات أسبوعية مع إدارة الدعم الميداني، لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ برامج عمل هؤلاء الرؤساء ولتقديم توجيهات عامة. ويعمل نائب الأمين العام على إحاطة الأمين العام علماً على نحو منتظم بما يتحقق من تقدم في هذا الصدد.

ثالثاً - سياق إعادة الهيكلة

ألف - حالة الإصلاحات السابقة لعمليات حفظ السلام

٨ - سعت الأمانة العامة، على مدى العقد المنصرم، بالمشاركة مع الدول الأعضاء، إلى بناء أسس مأمونة لإدارة عمليات حفظ السلام بكفاءة وفعالية، وتعزيز قدرة المنظمة على التكيف مع التحديات الناشئة المتطورة أمام عمليات حفظ السلام. واستجابةً لازدياد الطلب بشكل مفاجئ على عمليات حفظ السلام، والدروس المستخلصة من التحديات الجسيمة التي واجهتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في منتصف التسعينات، طلب الأمين العام استعراضاً لعمليات حفظ السلام في عام ١٩٩٩. وشكّل تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809) أول استعراض شامل لعمليات حفظ السلام منذ نشأتها، وأدى إلى إدخال إصلاحات هامة لقدرات وإجراءات المنظمة بغية ضمان تجهيزها على نحو أفضل لتلبية الاحتياجات ومواجهة التحديات الماثلة أمام عمليات حفظ السلام المعاصرة.

٩ - ولقد أسفرت هذه الإصلاحات عن إدخال تحسينات كبرى على صعيد تخطيط وإطلاق وتسيير عمليات حفظ السلام. فأصبحت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تستخدم على نحو أكثر اتساقاً لمعالجة الأوضاع التي صُممت من أجلها: أي أن تكون مصدراً لدعم عمليات السلام وتنفيذ بموافقة أطراف النزاع. فباتت ولايات حفظ السلام تدوم بشكل أوضح تنفيذ المهام الأساسية للعمليات، كتحقيق سيادة القانون، والحكم السليم، وحقوق الإنسان، وحماية المدنيين، بوصفها عناصر حاسمة لتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع وفي مرحلة الإنعاش المبكر. وقد أنشئ إطار للانتشار السريع، بما يشمل مخزونات النشر الاستراتيجي، وسلطة الدخول في التزامات قبل صدور الولاية، ورزم المعلومات المخصصة لبدء البعثات. كما أن مراجعة القواعد والنظم المالية ودليل المشتريات للأمم المتحدة، مقرونةً بتفويض متزايد للسلطة على مستوى العمليات الميدانية، أدّى إلى تحسين الاستجابة إلى المتطلبات التشغيلية من خلال مسؤوليات ومساءلات أكثر انسجاماً. وقد واكب زيادة سلطات البعثات الميدانية في مجال إدارة الموظفين واختيارهم اعتماد تدابير معززة للرصد والمساءلة، بما يشمل خطط عمل لإدارة الموارد البشرية لدى جميع البعثات الميدانية. وقد مكّنت زيادة عدد الموظفين الأمانة العامة من الاستجابة على نحو أفضل للارتفاع المفاجئ في الطلب. كما وفرت القدرات الجديدة المتاحة، كوجود أخصائيين في مجالات القضاء والإصلاحات، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، والمسائل الجنسانية، وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، خبرات في هذه المجالات لعمليات حفظ

السلام. كما أن إنشاء "قسم أفضل ممارسات حفظ السلام" ركّز الاهتمام على أدوات التعلم المؤسسي والتنمية، إلى جانب توفير هذه الأدوات؛ وكان فصل المهام العسكرية عن مهام الشرطة بالغ الأهمية في إعادة تحديد دور شرطة الأمم المتحدة في سبيل زيادة دعم احتياجات مؤسسات الأمن العام في بيئات ما بعد النزاع.

١٠ - كما ساهمت الإصلاحات في تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء، وخاصة مع البلدان المساهمة بالقوات والشرطة، وذلك من خلال توفير قدرات مكرسة للتخطيط العسكري والشرطي، وتحديد وإدارة القوات والشرطة وتعزيز آليات تبادل المعلومات. وبالنتيجة صارت الأمانة العامة أكثر قدرة على إجراء مشاورات مبكرة أكثر تواترا مع اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ومع البلدان المساهمة بالقوات والشرطة بشأن المسائل الرئيسية ذات الصلة بالسياسة العامة والموارد.

١١ - وبدأت طفرة أخرى في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٣، فأتضح معها أن عددا من الإصلاحات التي جرى تنفيذها لم يكن كافيا لمواجهة التحديات المتطورة لحفظ السلام، في مجالات مثل الانتشار السريع. وثبت أن بعض الإصلاحات الجوهرية، كما في مجال إدارة الموارد البشرية وصوغ نظرية لحفظ السلام والتخطيط المتكامل، كانت أكثر صعوبة من حيث التنفيذ، وإن ظلت أمرا بالغ الأهمية لفعالية عمليات حفظ السلام. وتزايد انشغال إدارة عمليات حفظ السلام لأن الإصلاح المؤسسي على المدى البعيد، وهو الأمر الضروري للنجاح المستقبلي لأنشطة حفظ السلام للأمم المتحدة، قد أُجّل بسبب المتطلبات التشغيلية الملحة. وركّز برنامج السنوات الخمس الإصلاحي (٢٠٠٥-٢٠١٠)، المشار إليه بـ "عمليات السلام ٢٠١٠" على خمسة مجالات ذات أولوية تتعلق بالتنمية المؤسسية، بما يشمل الجانب النظري، والموظفين، والشراكات، والتنظيم، والموارد.

١٢ - وفي الوقت الذي لا يزال فيه برنامج الإصلاح المؤسسي مستمرا، أمكن تحقيق عدد من المعالم الهامة في مجال الإصلاح. وكان من الأهمية بمكان إنشاء إطار وتحديد أولويات لصوغ ونشر نظرية حفظ السلام وسياسات وإجراءات حفظ السلام بهدف معالجة التعقيدات التي أخذت في الظهور لدى عمليات حفظ السلام، الأمر الذي تطلب اتباع توجه واضح ثم تنفيذه على نحو متسق. ونتج عن الإصلاحات في مجال الموارد البشرية، التي سُعي إليها بالتنسيق الوثيق مع الدول الأعضاء، أن أصدرت الجمعية العامة القرار ٢٥٠/٦٣ الذي وافقت بموجبه على إصلاحات تعاقدية وشروط للخدمة صارت تدمج موظفي عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الأمانة العامة، مقررّة بهذا أن عمليات حفظ السلام وظيفة أساسية من وظائف الأمانة العامة، كما دعا إلى ذلك الفريق المعني بعمليات السلام

التابعة للأمم المتحدة في تقريره (A/55/305-S/2000/809). وبالنتيجة، سيجري تعزيز الجهود لاستقدام موظفين مدنيين من ذوي الكفاءات العالية واستبقائهم لصالح عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من خلال القدرة على تقديم عروض عمل أكثر أمنا وتطورا من الناحية الوظيفية، فضلا عن تحسين شروط خدمة العاملين الميدانيين. ويؤدي الاستقدام الأكثر منهجية للقيادات العليا وإضفاء الطابع المؤسسي على التدريب لقيادة البعثات إلى ضمان إعدادها بشكل أفضل للقيام بالمهام المتنوعة المنوطة بها وخاصة في إطار البعثات المتعددة الأبعاد والمتكاملة. ويجري تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والهيئات الإنمائية والإنسانية الفاعلة الأخرى من خلال أطر التعاون المؤسسية، بما في ذلك التعاون مع الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والبنك الدولي. وصار لهذه الشراكات تأثير إيجابي بالفعل في هايتي وليبيريا من خلال الجهود المبكرة للإنعاش وبناء المؤسسات في مجالات إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون والتوجيه الاقتصادي السليم.

١٣ - وأدت أنشطة الإصلاح التنظيمي إلى الخروج بمقترحات لدمج مختلف الهياكل بهدف تحقيق قدر أكبر من الاتساق في توجيه عمليات حفظ السلام ودعمها، وخاصة من خلال مساندة البعثات فيما يتعلق بالمسائل التشغيلية الشاملة التي تمس طائفة كاملة تتضمن سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، والخبرات الإدارية واللوجستية والمواضيعية في الإدارتين، وتعزيز التعلم والتطوير المؤسسيين. وعُززت عملية التخطيط المتكامل للبعثات من خلال صوغ مبادئ توجيهية منقحة، استفادت منها بصورة منهجية أكبر جهود التخطيط في البعثات الجديدة، والبعثات التي تمر بمرحلة انتقالية، والبعثات التي تقوم بتنقيح خططها القائمة. وبفضل إنشاء وحدة للسلوك والانضباط في المقر وأفرقة السلوك والانضباط في عمليات حفظ السلام أمكن استكمال مختلف المبادرات الرامية إلى منع وقوع حالات سوء سلوك وتيسير إنفاذ سياسة الأمين العام بعدم التسامح إطلاقا مع هذه الحالات. وتشمل هذه المبادرات تنقيح مشروع مذكرة التفاهم النموذجية بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بالقوات والشرطة من خلال إدراج أحكام جديدة بشأن سوء السلوك؛ ووضع سياسة واستراتيجية شاملتين لمساعدة الضحايا؛ وإعداد نظام تتبع حالات سوء السلوك وإطلاقه؛ وإعداد تدريبات لمكافحة الاستغلال والإيذاء الجنسيين وتنفيذها؛ وتنظيم حملات تركز على البعثات من أجل محاربة ممارسة أفراد حفظ السلام للدعارة/الجنس لأغراض تجارية.

١٤ - وأدى إنشاء قدرة الشرطة الدائمة التي تتكون من ٢٥ ضابطا متخصصا عام ٢٠٠٧ دوراً رئيسياً في إطلاق عمليات جديدة للشرطة ومساعدة العمليات القائمة في تخطيطها الاستراتيجي، وإعداد البرامج وحافظات المشاريع الخاصة بإصلاحات الشرطة الوطنية وبناء

قدراتها. وكفلت قدرة الشرطة الدائمة، خلال سنتها الكاملة الأولى كذراع تنفيذية لشعبة الشرطة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، إنشاء عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في الوقت المناسب، وساعدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي على تنفيذ خطة إعادة هيكلة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وشاركت في بعثات التقييم لدعم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

باء - تطور أنشطة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة

١٥ - يستجيب الدافع وراء أغلب الإصلاحات الحديثة العهد جداً للزيادة الهائلة في الطلب على عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧. فقد جعلت الزيادة في تعقيدات عمليات حفظ السلام خلال تلك الفترة من النهج الحالي لإقامة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإدامتها نهجاً غير قابل للاستمرار بالرغم من الإصلاحات التي أجريت سابقاً. فخلال تلك الفترة، جرى إنشاء ١٨ عملية لحفظ السلام أو توسيعها بشكل كبير، وارتفع القوام المأذون به لعمليات حفظ السلام من ٣١٥ ٥٦ فرداً إلى ١٤٠ ٠٠٠ فرداً، وزادت ميزانيات حفظ السلام من ٢,٥ بليون دولار إلى ٧,٦ بلايين دولار. وشهد نشاط حفظ السلام زيادة كبيرة في عدد العمليات المتعددة الأبعاد وتوسيعاً في نطاق مسؤولياتها الموضوعية. وساهم هذا في النمو الهائل لشراكات حفظ السلام. وكانت عمليات حفظ السلام تعمل بصورة اعتيادية أكثر في البيئات المحفوفة بأخطار أكبر، حيث يكون وقف إطلاق النار هشاً أو غائباً أو تكون العملية السلمية هشة أو غائبة، وبالتالي تكون هناك احتمالات أكبر بحدوث أزمات. كما صار الانتشار يحدث أكثر فأكثر في بيئات ما بعد النزاع التي يطبعها ضعف البنية التحتية أو تدهورها أو غيابها.

جيم - رؤية إصلاح أنشطة حفظ السلام الحالية

١٦ - تسعى مقترحات إصلاح هيكل وتنظيم الأمانة العامة كما وردت في تقارير الأمين العام (A/61/749 و A/61/858 و Corr.1 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و Add.2) إلى معالجة التحديات المتمثلة في الطلب على العمليات وتعقيدها من خلال مزيج من التدابير:

(أ) تعزيز قدرات القيادة والإدارة والتوظيف بهدف زيادة التركيز على المسائل الاستراتيجية والسياسية العامة وتوجيه عمليات حفظ السلام، وضمان إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وأنشطة الدعم الميداني الأوسع والإشراف عليها بفعالية أكبر؛

وتعزيز قدرات المستوى التشغيلي بشكل كبير لتقديم دعم أكثر فعالية للعمليات من حيث العدد والتعقيدات؛

(ب) تكوين وتصميم إدارة الدعم الميداني على نحو يوحد المسؤولية، والسلطة والمساءلة وموارد الأمانة العامة ضمن إدارة وحيدة بهدف ضمان نهج أكثر اتساقاً واستجابة وتبسيطاً يكون بوسعه تقديم كامل مجموعة أصناف الدعم الإداري واللوجستي للعمليات الميدانية؛

(ج) توفير قدرات جديدة بإمكانها دعم الأنشطة المتخصصة المأذون بها لولايات حفظ السلام على نحو أكثر فعالية في مجالات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية؛

(د) تكامل هياكل التخطيط وإدارة ودعم عمليات حفظ السلام من حيث الشرطة وسيادة القانون والقدرات الأمنية، والتقييم الذاتي المؤسسي، والتعلم والتطوير لضمان تحقيق اتساق أكبر في التوجيه والدعم اللذين تقدمهما الأمانة العامة إلى العمليات الميدانية فيما يخص مجالات الأنشطة الشاملة أو المترابطة؛

(هـ) تقاسم الموارد بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني لتيسير الاتساق التنظيمي وتحقيق وفورات الحجم.

١٧ - واستجابة للطلب الوارد، في قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦١، أجريت تحليلاً شاملاً لمكتب الشؤون العسكرية للنظر في زيادة تعزيزه. وصدر في آذار/مارس ٢٠٠٨ التقرير (A/62/752) المتعلق باستعراض ذلك المكتب وبزيادة المزمعة في تعزيزه.

رابعاً - دعم الجمعية العامة لإجراء مزيد من إصلاح أنشطة حفظ السلام

١٨ - دعمت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٩/٦١، مقترحات الإصلاح الرئيسية التالية: إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام في شكل إدارتين، عن طريق إنشاء إدارة للدعم الميداني؛ واستحداث مكتب لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية يضم قدرات الشرطة، والقضاء، والإصلاحات، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، والأعمال المتعلقة بالألغام، وإصلاح قطاع الأمن؛ استحداث شعبة للسياسة العامة والتقييم والتدريب، تدمج السياسة العامة وأفضل الممارسات مع التدريب والتقييم؛ إعادة تشكيل شعبة أفريقيا في مكتب العمليات بتقسيمها إلى شعبتين؛ إنشاء أفرقة تشغيلية متكاملة تضم موظفي الشؤون السياسية وأخصائيين في الشؤون العسكرية وشؤون الشرطة وشؤون الدعم داخل الشعب الإقليمية لمكتب العمليات.

١٩ - وجرى الموافقة على إيجاد قدرات جديدة لإدارة عمليات حفظ السلام تشمل ما يلي: إنشاء مكتب لرئيس الديوان وقسم للشؤون العامة في مكتب وكيل الأمين العام؛ واستحداث خلية التخطيط المتكامل للبعثات في مكتب العمليات؛ وبناء قدرة مختصة بإصلاح قطاع الأمن في مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية؛ وإنشاء قدرات مختصة بالتقييم والشراكات في شعبة السياسة العامة والتقييم والتدريب.

٢٠ - ووافقت الجمعية العامة أيضاً على تعزيز عناصر القيادة والإدارة العليا. ويشمل ذلك بالنسبة لإدارة عمليات حفظ السلام ما يلي: إنشاء منصب أمين عام مساعد بمكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية؛ ورفع رتبة المستشار العسكري إلى مستوى أمين عام مساعد لرئاسة مكتب الشؤون العسكرية بعد تعزيزه؛ وإنشاء مناصب برتبة مدير لرئيس الديوان ولشعبة السياسة العامة والتقييم والتدريب. بمكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وللشعبة الثانية لأفريقيا. بمكتب العمليات. وبالنسبة لإدارة الدعم الميداني، وافقت الجمعية العامة على إنشاء منصب وكيل للأمين العام، ورفع رتب مسؤولي الإدارة العليا لشؤون الموظفين والمالية إلى رتبة المدير لرئاسة شعبة الموظفين الميدانيين وشعبة الميزانية الميدانية والمالية بعد رفع مستوى كل منهما. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت الجمعية تعزيز القدرات على المستوى التشغيلي بالنسبة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني كليهما.

٢١ - وبعد إجراء تحليل شامل لمكتب الشؤون العسكرية، دعمت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٠/٦٢ تعزيز ذلك المكتب من خلال إنشاء ٤٥ وظيفة إضافية، بما في ذلك ٦ وظائف مخصصة لشعبة الدعم اللوجستي وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني، بغية تعزيز التوجه الاستراتيجي للمكتب وإشرافه على القدرات العسكرية، وإنشاء قدرة للاستجابة للأزمات وبدء البعثات.

خامساً - التقدم المحرز والأثر الأولي لإعادة الهيكلة

٢٢ - لا تزال الإصلاحات الهيكلية التي وافقت عليها الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ مسألة محورية في خطة حفظ السلام وقد أضافت زخماً جديداً للجهود المبذولة لتحسين نهج الأمانة العامة في إنشاء عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها.

٢٣ - وقد أولت عمليات إدارتنا حفظ السلام والدعم الميداني الأولوية لاستقدام أفراد لشغل ١٥٢ منصبا إضافيا أذنت بها الجمعية العامة بدءاً بمناصب القيادة والإدارة العليا. وكانت جميع التعيينات في المناصب العليا قد أُنجزت بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٨ وشُغلت المناصب كلها البالغ عددها ١٥٢ منصبا، عدا أربعة منها، بحيث يجري العمل حالياً للمرة

الثانية أو الثالثة على استقدام موظفين لاختيار مرشحين للمناصب الباقية تتوافر فيهم جميع المؤهلات المطلوبة. ومن المقرر أن يصل ١٧ موظفا لاستلام العمل في ربيع ٢٠٠٩ على أن يلتحق بالعمل جميع من يتبقى من الموظفين المطلوبين بحلول أواخر خريف ٢٠٠٩ لشغل المناصب الإضافية المعتمدة لتعزيز مكتب الشؤون العسكرية. ولن كان استقدام الموظفين قد تطلب بعض الوقت وفقا للإجراءات والشروط المعمول بها ومن ثم الوقوف على أثر الإصلاحات، فقد حققت الإدارتان تقدما في عدد من المجالات.

ألف - وحدة القيادة وتكامل الجهود

٢٤ - تستدعي طبيعة الولايات المترابطة والأهداف المشتركة لإدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني أن تؤدى وظائفهما بشكل متسق على جميع مستويات نشاطهما. ولذا تُعد وحدة القيادة وتكامل الجهود مبدأي توجيه لتسيير نشاط حفظ السلام على مستويي المقر والميدان كليهما. ويلخص التقرير الأولي للأمين العام عن إعادة الهيكلة (A/62/741) الجهود المبذولة لتعزيز وحدة القيادة، وذلك في الميدان عن طريق تفويض السلطة، إجمالا، لممثلي الأمين العام الخاصين ولرؤساء البعثات على صعيد كافة عناصر كل بعثة، بما فيها الدعم العسكري ودعم قوات الشرطة والبعثات، وفي المقر أيضا عن طريق ترتيبات يكون وكيل الأمين العام للدعم الميداني مسؤولا بموجبها أمام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ويتلقى التوجيهات منه بشأن كل المسائل ذات الصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، تعززت الجهود المبذولة لتقوية وحدة القيادة بتطبيق السياسة العامة المتعلقة بالسلطة والقيادة والسيطرة التي توضح الترتيبات المتصلة بالعناصر النظامية للعمليات الميدانية وتوجز الهياكل المدنية وغيرها من الهياكل الإدارية ذات الصلة وعلاقتها بالعناصر النظامية. وتحدد التوجيهات الشاملة لمناصب القيادة العليا التسلسل القيادي والأدوار والمسؤوليات لكل منصب قيادي من المناصب العليا في البعثات بينما يحدد تفويض السلطات مسؤوليات الموظفين وخضوعهم للمساءلة.

١ - المحافل المشتركة رفيعة المستوى المعنية بالاستراتيجيات والسياسات والعمليات

٢٥ - في سبيل دعم وحدة الجهود، أُقيمت محافل مشتركة لصنع القرار لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على مستوى الاستراتيجيات والسياسات والعمليات. فعلى الصعيد الاستراتيجي، أولى فريق كبار الإداريين والفريق الموسع لكبار الإداريين الاهتمام الأول للناحية النظرية والتوجيه والمراقبة الاستراتيجيين مُركزين على قضايا من قبيل إعادة الهيكلة والتخطيط الاستراتيجي للبعثات الجديدة أو المحتملة التشكيل والبعثات الانتقالية وإدارة المعلومات والمعرفة والتدريب المتكامل وإصلاح إدارة الموارد البشرية وتقييم الأداء

التنظيمي في المقر وفي الميدان. وتكفل اللجنة المشتركة المعنية بإدارة المعلومات التي يترأسها رئيس الديوان، التكامل في المشاريع والأعمال التي تضطلع بها الإدارتان في ما يتصل بإدارة المعلومات والمعرفة تحقيقاً للتنسيق في مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواردها بُغية بلوغ وفورات الحجم وتشجيع وحدة الجهود. وعلى صعيد السياسات، حظي بالتأكيد وضع سياسات تتناول قضايا شاملة ومبادرات لتحسين الجانب التنظيمي بما في ذلك تسير الأعمال وإدارة المعلومات. ويحدد فريق مشترك بين مراكز التنسيق المعنية بالسياسات أولويات التوجيه المقدم لحفظ السلام ويوصي بها ويكفل أن تُدار أعمال الصياغة والاستشارة على نحو منظم ومنهجي. ويتناول التركيز على مستوى العمليات قضايا شاملة خاصة بالبعثات تستدعي اتخاذ القرار في الوقت المناسب وبشكل متسق.

٢ - الموارد المشتركة

٢٦ - لقد أسهم إحداث موارد مشتركة داخل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ليس فحسب في تيسير الاندماج وتحقيق وفورات الحجم وإنما أيضاً في تعزيز وضع وتطبيق معايير ونظم موحدة على نطاق الإدارتين كليهما. وتجلت منفعة رئيسية لذلك في نشوء مجالات تخصص على نطاق كلتا الإدارتين اللتين، نظراً لقيمتيهما البارزة بشكل كبير، شجعتا إدارات أخرى على الاستفادة من خبرتهما. وقد اعترفت الدول الأعضاء بأهمية دعم البعثات (سابقاً عن طريق مكتب دعم البعثات وحالياً عن طريق إدارة الدعم الميداني) في تعزيز العمليات الميدانية التي تضطلع بها إدارة الشؤون السياسية. ولذا امتد نطاق الدعم إلى إدارة الشؤون السياسية ذاتها في كامل طائفة الخبرات الكامنة في إدارة الدعم الميداني، بما في ذلك الموارد المشتركة بين إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام. ومن المتوقع أن توضع الصيغة النهائية لاتفاق على مستوى الخدمات بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني في عام ٢٠٠٩.

٢٧ - وقد شجع ازدياد حاجة شتى عناصر الأمانة العامة إلى أن تعمل بانسجام لتحقيق أهداف ولايات أكثر تعقيداً، إدارات ومنظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة على السعي للحصول على دعم موسع من مجالات الخبرة الكامنة في إدارة عمليات حفظ السلام، في مجالات من قبيل سيادة القانون والمؤسسات الأمنية والشؤون العسكرية والتخطيط للبعثات ومركز العمليات والمكتب التنفيذي ودعم إدارة المعلومات. وتواصل إدارة عمليات حفظ السلام تقديم الدعم إلى إدارة الشؤون السياسية والبعثات الواقعة تحت مسؤوليتها في المجال العسكري ومجالات الشرطة والقضاء والإصلاحات. ومن أمثلة ذلك مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في نيبال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو.

٢٨ - وفي حين أن تقديم هذا الدعم والمشورة من الخبراء قد يكون صائبا من الناحية التنظيمية وفعالا من حيث التكلفة، فإنني أظل مدركا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦١ الذي جددت فيه الجمعية التأكيد على أن أموال حساب الدعم ينبغي ألا تستخدم إلا لغرض وحيد هو تمويل الاحتياجات من الموارد البشرية والاحتياجات من غير الموارد البشرية من أجل مساندة عمليات حفظ السلام ودعمها على مستوى المقر. وتجري الإدارتان استعراضا لمستوى الدعم المطلوب وكذا الأساليب الكفيلة بتقديمه بشكل فعال ضمن الحدود المنصوص عليها في القرار ٢٧٩/٦١، وحفظ الأدوار والمسؤوليات ووحدة القيادة.

باء - تعزيز الإرشاد والدعم لعمليات حفظ السلام

١ - الإرشاد والتوجيه الاستراتيجيان

٢٩ - كان لعملية إعادة الهيكلة لإدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني، فعلا، أثر إيجابي على الإرشاد والتوجيه الاستراتيجيين المقدمين لعمليات حفظ السلام. ذلك أن إنشاء محفل استراتيجي مشترك مكن الإدارتين من استباق القضايا السياسية والاستراتيجية المؤثرة في البعثات والتصدي لها في وقت مبكر، مما يفضي إلى تزويد العاملين في الميدان بما يلزم من التوجيه بصورة أنسب زمنيا وأكثر تكاملا. كما توفر الاجتماعات الدورية بشأن القضايا المشتركة التي يعقدها مكتب العمليات محفلا فعلا لاتخاذ القرار بشأن قضايا سياسية خاصة بكل بعثة واستراتيجيات متوسطة الأجل. ونظرا لأن أفرقة العمليات المتكاملة قد ركزت على تقديم الإرشاد والدعم التشغيلي المتكاملين للبعثات الميدانية، فإن المديرين الإقليميين بمكتب العمليات قد تمكنوا من تشديد تركيزهم على تقديم التوجيه والمشورة في المجالين السياسي والاستراتيجي لقيادات المقر والعمليات الميدانية. وكان ذلك مفيدا في توجيه عملية صنع القرار على المستوى القيادي وأفضى إلى تقديم توصيات إلى الأمين العام ومجلس الأمن بشأن قضايا معقدة مثل تشاد والصومال وكوسوفو.

٣٠ - وزاد تعزيز مكتب الشؤون العسكرية كذلك من نوعية المشورة الاستراتيجية العسكرية وكذلك الرقابة والتوجيه المقدمة إلى البعثات الميدانية من خلال التسلسل القيادي. بما في ذلك الأمر التوجيهي الذي أصدره المستشار العسكري لأول مرة في عام ٢٠٠٩ بتحديد أهداف المكتب وأولوياته.

٣١ - وبفضل إعادة هيكلة شعبة أفريقيا بتقسيمها إلى شعبتين، تمكنت إدارة عمليات حفظ السلام من الاستجابة بشكل أكثر فعالية لما استجد من المطالب وتقدم مزيد من الدعم الفعال للعمليات المنشورة في أفريقيا. وعلى سبيل المثال، قاد المديرون المعينون عملية تخطيط متزامن لتوفير قوة أخرى تلحق بقوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي في تشاد وخيارات لدعم تنفيذ اتفاق جيبوتي والعمل في الوقت نفسه على بحث خيارات لمعالجة الحالة الأمنية في الصومال وإدارة بعثات معقدة في غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى والسودان.

٣٢ - وقد أدى ازدياد التعقيد في البعثات الميدانية المنشورة في مناطق جغرافية شاسعة ذات تضاريس قاسية وغير مواتية إلى رفع أهمية الدعم بوصفه أداة تمكين استراتيجي رئيسية لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وقد زاد إنشاء إدارة الدعم الميداني من التركيز على صنع القرار الاستراتيجي والسياسي في هذه المناطق الرئيسية ومكّن من إضفاء بُعد استراتيجي أكبر لإدارة أصول المنظمة وكيفية تقديم خدمات الدعم وزمنها ومكانها. ويشرف وكيل الأمين العام لشؤون الدعم الميداني حالياً على وضع استراتيجية دعم شاملة من المقرر أن ينتهي العمل منها بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩. ولضمان أن تكون الاستراتيجية موجهة على ضوء الاحتياجات الميدانية، أجرت الإدارة دراسة استقصائية لقياس نوعية الدعم في جميع العمليات الميدانية خلال آب/أغسطس ٢٠٠٨ ونظمت حلقة عمل لدعم البعثات للمديرين والرؤساء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى تجسيد المبادئ الإرشادية لجهود عملية إعادة الهيكلة، تتضمن العناصر الرئيسية لهذه الاستراتيجية مبادئ المساءلة وإدارة المخاطر؛ وإطارات عملية لتنفيذ العمليات والبرامج والأنشطة المشتركة؛ والإدماج المؤسسي لمنهجيات التقييم الذاتي باعتبارها قاعدة أساسية للارتقاء الذاتي.

٣٣ - ونظراً للتطورات الإضافية لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، ستشمل الأولوية الاستراتيجية خلال ٢٠٠٩ تحليلاً شاملاً للتحديات والفرص متوسطة الأجل لحفظ السلام وأساليب الأمم المتحدة لحفظ السلام وشركائها في التصدي لتلك التحديات على أحسن وجه. وستحدد هذه الدراسة المناهج الكفيلة بتقليص المخاطر إلى أدنى حد وبلوغ أقصى درجات الفعالية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن المتوقع أن توفر الدراسة أساساً لصياغة واضحة لاستراتيجيات الأمم المتحدة المستقبلية لحفظ السلام والأهداف المتوخاة من سياساتها.

٢ - النظرية وتوجيه السياسات

٣٤ - لقد تطور وضع الأسس النظرية على نطاق إدارة حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في مجالات النشاط المتخصصة الشاملة، وهي تؤدي دوراً حاسماً لضمان تكامل الأداء في الإدارتين. وتواصل الإدارتان العمل على أساس نظرية مشتركة تعد أولوية رئيسية. وقد جاءت الوثيقة المعنونة "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: المبادئ والتوجيهات الإرشادية" الصادرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، عونا هاما لصياغة رؤية ومبادئ توجيهية موحدة للإدارتين ولشركاء الأمم المتحدة في حفظ السلام. كما أن نشرات الأمين العام بشأن اختصاصات وتنظيم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تكتسي أهمية مماثلة، فهي تكفل لجميع القطاعات العمل نحو تحقيق الأهداف التنظيمية الشاملة مع وجود تقسيم واضح للعمل.

٣٥ - وبفضل هذا النهج المتكامل، تستطيع الإدارتان إنتاج وثائق توجيهية لتلبية الاحتياجات التشغيلية. ومن أمثلة ذلك وثيقة السياسة العامة لإدارة عمليات حفظ السلام، المتعلقة بالسلطة والقيادة والسيطرة، التي أصدرت لتوضيح سلطة صنع القرار وأوجه المساءلة في سياق العمليات المعقدة والمتكاملة. وثمة تقييم مواضيعي يفحص حالياً مدى فعالية وأثر هذه السياسة وسُشكل نتائجه أداة للمراجعة المستقبلية للسياسة. كما تقوم الإدارتان بوضع دليل ميداني لبدء البعثات من شأنه أن يلبي احتياجات جميع عناصر البعثات خلال المرحلة الأولى من النشر. وقد وردت تعقيبات إيجابية بشأن الإصدار الأول للدليل الميداني المنشور في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، على سبيل التجربة، في كل من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بوصفه أداة عملية لكبار المديرين لتحقيق القدرات التشغيلية الكاملة ودعم استمرارها. ويجري حالياً تنقيح الدليل ليحسد تعقيبات البعثات. وخلال العام ٢٠٠٩، ستوضح أيضاً الصيغة النهائية لمواد توجيهية بشأن عملية التخطيط المتكامل للبعثات تتضمن بشكل رئيسي وحدات معيارية بشأن التقييمات الاستراتيجية وخطط تنفيذ الولايات وأدوار ومسؤوليات التخطيط للمقر والميدان خلال فترة حياة البعثة. وبعد إصدار مجموعة المواد التوجيهية في منتصف ٢٠٠٩ ستُعطى الأولوية إلى تنظيم التدريب على عملية التخطيط المتكامل للبعثات مع الشركاء الرئيسيين.

٣٦ - وفي ما يتعلق بالتوجيه المتخصص، أسفر تعزيز القدرات في مجال سيادة القانون والمؤسسات الأمنية عن وضع توجيه شامل في مجال سيادة القانون، بما في ذلك ما يلي: توجيه تقني بشأن تقييم وكالات الشرطة وإنفاذ القانون في السياق الأوسع نطاقاً لسيادة

القانون وإصلاح قطاع الأمن؛ سياسة عامة منقحة بشأن دعم السجون وإدارتها، والأنشطة المختلفة للعناصر القضائية في العمليات الميدانية؛ توجيه بشأن العلاقات والصلات بين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإصلاح الانتقالي لقطاعي العدالة والأمن. وتعزيزاً لدعم تنفيذ الولايات، يرتبط تطوير التوجيه ارتباطاً مباشراً بتوفير التدريب للعاملين في أجهزة الشرطة والقضاء والإصلاحات وغيرهم من الخبراء في مجال سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن في العمليات الميدانية.

٣ - التوجيه والدعم التشغيليان

٣٧ - أنشئت أفرقة التشغيل المتكاملة لكي توفر توجيهها ودعمها تشغيليين متسقين يومياً، وتقديم المزيد من المساندة المواتية للعمليات الميدانية. وتندرج تحت الولاية الأساسية للأفرقة عناصر الدعم السياسي والعسكري والشرطي المتاح لها وكذا اللوجستي والإداري، كما تعتمد على الخبرة القائمة في إدارة عمليات على الخبرة القائمة في إدارة عمليات حفظ السلام بشأن سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والأعمال المتعلقة بالألغام والقضايا الجنسانية ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وذلك كله لتنفيذ الهدف المتوخى منها وهو إتاحة التوجيه والدعم التشغيليين المتكاملين للبعثات الميدانية على مستوى المسائل الشاملة. وتعد أفرقة التشغيل المتكاملة، بوصفها الهيكل الأساسي لتحقيق التكامل بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، من العناصر الأكثر طموحاً في سياق إعادة الهيكلة.

٣٨ - ومنذ التقرير الأولي عن إعادة الهيكلة (A/62/741)، أنشئت أفرقة التشغيل المتكاملة السبعة جميعها في مكتب العمليات وزودت بالموظفين. غير أن صعوبات اختيار مرشحين تتوافر فيهم المؤهلات المطلوبة، لا سيما لشغل وظائف العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين الإداريين، أسفرت عن تأخير كبير في ملء تلك الوظائف، وبالتالي، في بدء عمل الأفرقة. ومع أنه من المبكر للغاية تقييم أثر هذه الأفرقة، فقد أجري جرد وتقييم داخليان لها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ لتبين حجم التحديات الأولية والتصدي لها. ويتضح من التقييمات أن قيمة أفرقة التشغيل المتكاملة تجلت أكثر ما تجلت في أثناء مرحلة التخطيط للبعثات الجديدة والبعثات الانتقالية، وكذلك في أثناء مرحلة بدء تشغيل البعثات، حين تقوم أفرقة التشغيل المتكاملة بتيسير تحقيق التكامل بين التخطيط والنشر على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي وفي حالات الطوارئ. فالبعثات التي شهدت أزمات وفترات تزايد فيها نشاطها سجلت كذلك توافر دعم أكثر تكاملاً وسرعة من جانب المقرر منذ إنشاء أفرقة التشغيل المتكاملة. ويلاحظ بصفة خاصة أن الفريق التشغيلي المتكامل في دارفور، وهو الأول

الذي احتفل بالذكرى السنوية الأولى لإنشائه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، حظي بكثير من التقدير من جانب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومن إدارة حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. ونقل عن البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أنها أفادت بأن البعثة ما كانت لتحرز التقدم الذي أحرزته لولا دعم الفريق التشغيلي المتكامل. ولم تكن قيمة أفرقة التشغيل المتكاملة ملموسة بالقدر نفسه في دعم أكثر البعثات استقراراً، مع أن التكامل يبقى أمراً حاسماً بالنسبة لهذه البعثات. وسلطت التقييمات الضوء، رغم طابعها الأولي، على ضرورة تمتع هيكل الفريق التشغيلي المتكامل بالمزيد من المرونة من أجل التكيف بصورة أفضل مع حاجات البعثات ومراحلها خلال فترة وجودها.

٣٩ - وكشفت التقييمات أيضاً عن عدد من المسائل التي تأثرت بها فعالية وكفاءة عمل أفرقة التشغيل المتكاملة. وأسفر قرار تعيين أخصائيي أفرقة التشغيل المتكاملة ورصد ميزانياتهم وفقاً لمجالاتهم الوظيفية، مع جعل هيكل الفريق جزءاً من مكتب العمليات، عن عدم اتساق في فهم خطوط التبعية الإدارية لأخصائيي الفريق. وأدى توفير موارد أقل من المطلوب لأفرقة التشغيل المتكاملة إلى نشوء ثلاثة نماذج من أفرقة التشغيل المتكاملة: فهناك أفرقة تخصص لبعثة محددة؛ وأفرقة تغطي أكثر من بعثة؛ وأفرقة تغطي بعثات متعددة وتتقاسم جهود أخصائييها مع فريق آخر في الشعبة الإقليمية نفسها. ونتيجة لذلك، فإن القرارات المتعلقة بتشكيلة أفرقة التشغيل المتكاملة والتوجيهات التي وضعت من أجل إدارتها وتشغيلها غير قابلة للتطبيق في كل مكان. وظهر كذلك نوع من الافتقار إلى الاتساق في الاختصاصات وحدود التمكين والسلطة وأداء العمل من جانب موظفي الأفرقة، إلى جانب اختلاف الآليات بين المجالات الوظيفية والأفرقة ذاتها، وهو اختلاف لا يؤدي إلى اتباع نهج إداري فعال تتسق فيه عناصر المصفوفة الإدارية. وبرزت تحديات جسيمة لدى تعيين الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الإداريين والمعارين للعمل في الأفرقة، من حيث استيفائهم شروط الخبرة الواسعة للعمل بفعالية ضمن الفريق. ويرتكز دور الأخصائيين العاملين في الأفرقة في جوهره، على ضرورة أن يمثل هؤلاء الموظفون تمثيلاً فعالاً سياسات المكتب الرئيسي التابعين له ضمن الهيكل المتكامل. وبما أن أغلبية المرشحين للوظائف العسكرية ووظائف الشرطة المتاحة على سبيل الإعارة لا يتمتعون بخبرات سابقة ضمن مقر الأمم المتحدة، فإن الموظفين المعينين للعمل بالأفرقة يحتاجون إلى تدريب أثناء الخدمة لمدة تصل إلى ستة شهور ضمن شعبة الشرطة أو مكتب الشؤون العسكرية قبل نشرهم للعمل في الأفرقة. ولمعالجة هذه المشكلة، من المزمع أن يسمح للموظفين المعارين حالياً للعمل في إدارة عمليات حفظ السلام بتقديم طلباتهم لشغل الوظائف التي يستوفون شروطها في الأفرقة، وأن تمدد فترة إعارتهم، إذا وقع عليهم الاختيار، لفترة إضافية تتراوح بين عام وعامين.

٤٠ - واستجابة للتقييمات الداخلية الأولية، وضع فريق عامل يتبع أفرقة التشغيل المتكاملة، برئاسة رئيس الديوان، مبادئ توجيهية وتعاريف ومصفوفة منقحة موحدة لتقسيم العمل بين أفرقة التشغيل المتكاملة والمجالات الوظيفية لكلتا الإدارتين. ويجسد تقسيم مصفوفة العمل أيضاً إطار مساءلة لصنع القرارات. وقد وافق وكيلا الأمين العام لعمليات حفظ السلام والدعم الميداني على هذه الوثائق التوجيهية بناء على توصية من فريق موسع مؤلف من كبار المديرين. وأقر الوكيلان بأنه "ما من نهج واحد يناسب الجميع"، وبناء عليه فقد وافق أيضاً على مبادئ لتنظيم شؤون إدارة أفرقة التشغيل المتكاملة، مما يمكن مكتب العمليات من تكليف موظفي أفرقة متخصصين بالعمل في جميع البعثات، حسب الحاجة، لتلبية الاحتياجات التشغيلية. ويجري حالياً إعداد بيان منقح أو جديد باختصاصات قادة أفرقة التشغيل وجميع الأخصائيين، وكذلك للمديرين العاملين بمكتب العمليات، من أجل توضيح مهامهم بما يتماشى مع تقسيم العمل المتفق عليه. وبموازاة ذلك، تم أيضاً نشر أفراد عسكريين وأفراد شرطة من الموارد المتاحة لمكتب الشؤون العسكرية ولشعبة الشرطة، وذلك لأداء عمل الأخصائيين إلى أن يتم نشر الموظفين المختارين للعمل في أفرقة التشغيل المتكاملة. وسوف تجري متابعة لتقييم عمل أفرقة التشغيل المتكاملة وتأثيرها بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٤ - المشورة والدعم العسكريان التقنيان

٤١ - أنشئ في مكتب الشؤون العسكرية فريق للتقييم وفريق للسياسات والمبادئ النظرية استعاناً بموظفين مؤقتين من حساب الزيادات في الموارد. وسيتولى فريق التقييم إعداد تقييمات للمخاطر العسكرية تعزز الإلمام بالحالة العسكرية بالتنسيق الوثيق مع مركز العمليات، مقدماً قاعدة معلومات متينة من أجل تعزيز التخطيط العسكري وتهيئة القيادة في الأمانة العامة وفي البعثات الميدانية اتخاذ قرارات أكثر استنارة ومناسبة من حيث التوقيت ومتفق عليها، بالاستناد إلى التقييمات المشتركة. وسيساعد فريق السياسات والمبادئ النظرية في زيادة القدرة على معالجة مسائل السياسات العسكرية، وكذلك في دعم مبادئ جديدة، وفقاً لأولويات حفظ السلام. ومن أمثلة المشاريع التوجيهية المزمعة وضع سياسة ربط للتنسيق المدني - العسكري، ومبادئ توجيهية منقحة للمراقبين العسكريين، وسياسة رصد ومراقبة.

٤٢ - ومن المتوقع بانضمام الكفاءات العسكرية المعززة تحسين إمكانية أداء المهام القائمة والتصدي للتهديدات الحرجة في إمكانات الاختصاصيين العسكريين في مجالات مثل التخطيط العسكري للولايات الجوية والبحرية. وسيكون التأثير المتوقع تحسين السرعة والكفاءة في ما يتعلق بتوفير القوات، ورصد العناصر العسكرية والتخطيط، بما في ذلك بالنسبة إلى المهام

وحالات الطوارئ الجوية والبحرية؛ وتحسين الاستجابة في المقر لدى التصدي للأزمات في البعثات الميدانية. ومن شأن التعزيز المزمع أن يتيح أيضاً للأمانة العامة تقديم المشورة إلى البلدان المساهمة بقوات في مجال التدريب على المسائل العسكرية التشغيلية، بالتعاون الوثيق مع دائرة التدريب المتكامل، بغية توفير قوات لحفظ السلام أكثر اقتداراً.

٥ - الإلمام بالحالة

٤٣ - أدى اتساع نطاق المعلومات المطلوبة وعمقها وأهمية توقيتها، تفعيلاً لصنع القرارات المتعلقة بمسائل حفظ السلام، إلى إرغام الإدارتين على التعامل مع المعلومات بوصفها قيمة استراتيجية تسترشد وتستشير بها المستويات المختلفة لصنع القرار. وقد جرى استعراض إجراءات الإلمام بالحالة والاتصالات التي تناظرها استعراضاً وافياً لتعزيز التعاون مع العمليات الميدانية والخبراء المتخصصين وموظفي الشؤون المكتبية في مجال جمع المعلومات وتبويبها وتحليلها ونشرها بالصورة الملائمة وكفالة إبلاغها إلى القيادة وكبار المديرين بصورة شاملة مناسبة تكون دقيقة جيدة التوقيت.

٦ - تنظيم المعلومات

٤٤ - في أعقاب إنشاء لجنة تنظيم المعلومات المشتركة بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، أعطيت الأولوية لترشيد تنظيم المعلومات والمبادرات من أجل دعم التعاون ودمج المعلومات بين الإدارتين، بما يتماشى مع سياسات المنظمة ومعاييرها المتعلقة بالسرية وانطلاقاً من المبدأ التوجيهي الذي يقضي بضرورة التعامل مع المعلومات بوصفها قيمة استراتيجية. ولأجل هذه الغاية، وضعت الإدارتان سياسات لكفالة التعاطي المناسب مع المعلومات وضوابط الحصول عليها وتبادلها في المقر وفي عمليات حفظ السلام. وتقوم الإدارتان بوضع نظام إداري استراتيجي من أجل وضع مؤشرات التشغيل والأداء الأساسية فوراً وإلكترونياً في متناول كبار صانعي القرارات في المقر والميدان. وجرى تعزيز الشبكة الإلكترونية الداخلية لعمليات السلام (إنترانت) من أجل تيسير مساهمة البعثات الميدانية بما لديها. وتسهل أدوات البحث المحسنة نشر السياسة العامة وغيرها من التوجيهات واسترجاعها وتبادل المعارف، بما فيها الدروس المستفادة والممارسات الجيدة. وتضطلع مصادر المعلومات هذه بدور هام في دعم تنفيذ الولايات، بإتاحتها إمكانية تحسين صنع القرارات المتعلقة بإدارة البرامج والموارد. وتسهل أدوات التعاون وإدارة المهام تكامل عمل أفرقة التشغيل المتكاملة. وبصورة أشمل، يكفل تنسيق الإدارتين لمبادرات تنظيم المعلومات تحت رعاية اللجنة المشتركة لتنظيم المعلومات والحلول ذات الصلة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات الاتساق، وكذلك التزامن والتبسيط في إدارة المعلومات والأنشطة التكنولوجية.

٤٥ - ويشمل التأثير الأولى لهذه المبادرات ما يلي: التخزين والاسترجاع المتسق للمعلومات في جميع الوحدات المتعلقة بالأعمال بالمقر وتدريباً بالعمليات الميدانية؛ التخلص من أكثر من ٢٢٥ قدماً من الوثائق المتقادمة وتبسيط المعلومات التنظيمية والحرص على استكمالها؛ تبسيط الحيازة المزدوجة للوثائق والبيانات المتعلقة بالأعمال التجارية خلال عمليات حفظ السلام؛ حصول جميع حفظة السلام على التوجيهات والمعارف والمعلومات الدقيقة فوراً وفي التوقيت المناسب؛ التقاسم الآني للوثائق بين أفرقة التشغيل المتكاملة وعمليات حفظ السلام (مع انتشار البرامجيات تدريجياً لدى الأفرقة والبعثات المناظرة).

٧- الاستجابة للأزمات

٤٦ - من الأرجح إلى حد بعيد أن تطرأ أزمات في البيئات عالية الخطورة التي تسير فيها عمليات حفظ السلام حالياً بشكل روتيني. وفي حين أن أسباب الكثير من الأزمات تعود إلى عوامل خارجة عن سيطرة عمليات حفظ السلام، كثيراً ما يُتوقع من البعثات أن تقوم بدور هام في الاستجابة لتلك الأزمات. وعندما تكون الاستجابة فعالة، تنقل الآثار السلبية إلى أدنى حد؛ وعندما لا تكون فعالة، قد يصل الضرر إلى تكبد خسائر في الأرواح. ولذلك، تمثل الأزمات التحدي الأكبر الذي تواجهه عمليات حفظ السلام والأنظمة التي تدعها خلال حدوث الأزمات. وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بتنظيم إجراءات استجابة المقر للأزمات وتبسيطها بهدف التعجيل باتخاذ قرارات مستنيرة، وتقديم المشورة للعمليات الميدانية على نحو أكثر فعالية وفي الوقت المناسب. وسيجري استكمال وضع إجراءات مشابهة خاصة بإدارة الأزمات في العمليات الميدانية بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام، وستنفذ هذه الإجراءات في كافة البعثات. وكنتيجة لهذه الجهود، جرى تحديد آليات إدارة الأزمات واستعمالها، كما وُضحت خطوط المسؤولية والمساءلة، وجرى معايشة التحسينات التي أُدخلت على تدفق المعلومات البالغة الأهمية. ومن أهم الأمثلة على ذلك الإنشاء السريع والفعال لأفرقة إدارة الأزمات المشتركة بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، والدعم الفعال الذي قدمته هذه الأفرقة لبعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨، ثم لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أواخر ٢٠٠٨. وتشغيل مراكز العمليات المشتركة ومراكز التحليل المشتركة للبعثات مسألة ذات أهمية بالغة، كونها آليات مفيدة، وخاصة خلال فترات الأزمات. ويتواصل تعزيز هذه الآليات تمهيداً مع استنتاجات التقييم الداخلي لمراكز العمليات المشتركة/مراكز التحليل المشتركة للبعثات لعام ٢٠٠٨.

٨ - إدارة المخاطر

٤٧ - صار ارتفاع مستويات المخاطر صفة مميزة من صفات عمليات حفظ السلام. ولذلك، أصبحت إدارة المخاطر أمراً ضرورياً لتحقيق الأهداف التنظيمية وتنفيذ الولايات. وفي الوقت الذي يجري فيه حالياً إعداد استراتيجية لإدارة المخاطر على نطاق المنظمة، أعدت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مشروع سياسة عامة ومبادئ توجيهية لإدارة المخاطر. وبدأ التدريب لتيسير تحمل أعباء إدارة المخاطر لدى إدارة الدعم الميداني، ويجري حالياً استكشاف خيارات لتوسيع نشاط التدريب على إدارة المخاطر ليشمل جميع مديري البرامج في كلتا الإدارتين، لكي يصبح تحديد المخاطر وتصنيفها حسب الأولوية، من خلال إجراء تقييمات للمخاطر وتحليلها وتفايدها والتخفيف من وطأها عبر التحكم فيها والسيطرة عليها، جزءاً من الثقافة التنظيمية.

٩ - شؤون السلامة والأمن

٤٨ - يتطلب توفير البيئة الأمنية في معظم العمليات الميدانية وجود قدرة مهنية مكرسة للتخطيط للطوارئ عند وقوعها وللتصدي لها. ومع إنشاء مركز اتصال لشؤون السلامة والأمن مؤخراً لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، يستفيد وكيلا الأمين العام من المشورة المتاحة بشأن المسائل الأمنية وإعداد السياسات والإجراءات الشاملة بصدد الإدارتين لأمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة وأماكن عملها في العمليات الميدانية، وتنفيذ تلك السياسات والإجراءات. ويُستفاد من الاتصال اليومي مع "إدارة شؤون السلامة والأمن" والتفاعل الداخلي مع كافة الوحدات الفنية، بما في ذلك العناصر التشغيلية والعسكرية والشرطية وعناصر الدعم، لضمان تخصيص الاعتمادات لتنفيذ السياسات الأمنية للأمم المتحدة في الوقت المناسب وعلى نحو فعال وشامل. كما تعزز المعرفة المتخصصة الداخلية والخبرة في شؤون الأمن والسلامة من مساهمة الإدارتين في الاضطلاع بمسؤوليات الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية ونواتجها. علاوة على ذلك، تعمل الإدارتان بالتعاون الوثيق مع إدارة شؤون السلامة والأمن لتوفير تدريب معزز في مجالات السلامة والأمن. ويشمل ذلك تنظيم تدريبات تمهيدية لرؤساء البعثات لأداء مهامهم باعتبارهم معينين لضمان التنفيذ الفعال لهذه المهام، فضلاً عن الجهود القائمة لتدريب العاملين المعيّنين بمراكز العمل شديدة الخطورة، من خلال برنامج التدريب على نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية.

٤٩ - علاوة على ذلك، يترأس وكيل الأمين العام للدعم الميداني الفريق العامل التنفيذي للجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بشؤون السلامة والأمن، التي أنشئت بهدف تنفيذ

توصيات الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وأماكن عملها على الصعيد العالمي. وستقوم اللجنة، من جملة مهام، بإعداد إطار لإدارة المخاطر الأمنية، واستعراض آليات الحوكمة والمساءلة ومراجعتها، وتصميم مقاييس لتحديد المراحل الأمنية وإجراءاتها.

جيم - الشراكات

٥٠ - في حين كان تعزيز الشراكات عنصراً رئيسياً من عناصر برامج الإصلاح المتعاقبة، وقر إنشاء قدرة شراكات الموارد المطلوبة لإحراز مزيد من التقدم في هذا المجال. وشملت المبادرات التي أجريت مع شركاء منظومة الأمم المتحدة إنشاء برنامج عمل مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف دعم عملية إعداد إجراءات برنامجية مشتركة للأنشطة المضطلع بها في العمليات الميدانية. كما يجري إعداد دراسة مشتركة للنقاط المرجعية مع مكتب دعم بناء السلام، تشمل صوغ نماذج ومبادئ لتوجيه مخططي البعثات بشأن كيفية وضع المؤشرات اللازمة لقياس فعالية عمليات حفظ السلام ورصدها وتقييمها، وكذلك الأمر بالنسبة لتوجيه سير المراحل الانتقالية.

٥١ - وأثمرت جهود تعزيز الشراكة بين إدارة عمليات حفظ السلام والبنك الدولي نتائج عملية واستراتيجية في الوقت ذاته. ففي ليبيريا وهايي، تعاونت عمليات حفظ السلام مع البنك الدولي وشركاء الأمم المتحدة لدعم الأنشطة كثيفة العمالة، وجرى إعداد مبادئ لتوجيه الشراكات بالاستفادة من هذه الخبرات. علاوة على ذلك، أجرت إدارة عمليات حفظ السلام والبنك الدولي استعراضاً مشتركاً، هما ومكتب تنسيق عمليات التنمية، للجهود التي بُذلت في جمهورية الكونغو الديمقراطية لوضع نهج دولي منسق لدعم الأولويات الوطنية، وهو إطار المساعدة القطرية. وفيما يخص تعاون البنك الدولي مع منظومة الأمم المتحدة، جرى التفاوض بين الأمم المتحدة والبنك الدولي لإصدار إعلان مشترك للتعاون بينهما إبان الأزمات وما بعدها عام ٢٠٠٨ بهدف المساعدة على إنجاز العمل المبكر والتعاون الاستراتيجي بين المنطمتين. وهذه خطوة أولى بالغة الأهمية لضمان اتباع نهج أكثر اتساقاً وتنسيقاً بين الجهات الأمنية والإنمائية الفاعلة لإيجاد استجابة سريعة لتحديات الإنعاش وخاصة من حيث جني فوائد السلام ودعم إعادة البناء الاقتصادي.

٥٢ - وفيما يخص الشراكات مع المنظمات الإقليمية، جرى التركيز على استنباط أدوات لتنفيذ أطر التعاون مع منظمات مثل الاتحاد الأوروبي. ومن الانجازات التي تحققت استكمال المبادئ المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتوجيه عملية التخطيط للانتشار

المشترك، التي أُعدت بعد إجراء تحليل لانتشار قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأثبتت جدواها في التخطيط للانتشار في تشاد.

٥٣ - وواصلت إدارة عمليات حفظ السلام تركيز دعمها للاتحاد الأفريقي في مجالات التخطيط للبعثات ونشرها وإدارتها، فضلاً عن إدارة اللوجستيات والموارد. وتشمل نواتج هذا الدعم ما يلي: حلقات عمل لتنفيذ تدريب القوة الاحتياطية الأفريقية، ودعم صياغة مفهوم الاتحاد الأفريقي للنشر السريع، والتدريب المباشر عن طريق برنامج تدريب القادة الكبار لبعثات الاتحاد الأفريقي؛ وتيسير إعداد دراسة عن الشروط الهيكلية لشعبة عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي؛ ودعم عمل الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨). وقدم الفريق تقريره عن أساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام (A/63/666-S/2008/813)، حيث يُتوقع أن يعرض التقرير على مجلس الأمن لمناقشته في مطلع عام ٢٠٠٩.

٥٤ - ويظل التعاون مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وشرطية أمراً بالغ الأهمية للتخطيط والإدارة الناجحين لعمليات حفظ السلام. ولهذا الغرض، تعزز إدارة عمليات حفظ السلام تقاريرها الموجهة إلى الدول الأعضاء عن السياسات والإجراءات المتبعة في عمليات الشرطة، لتمكين هذه الدول من اتخاذ قرارات مستنيرة تماماً حول القضايا ذات الصلة بالشرطة وإنفاذ القانون. وجرى إشراك الدول الأعضاء في فريق لإعداد المبادئ النظرية بشأن استعراض وحدات الشرطة المشكلة. ويجري استشارة الدول الأعضاء خلال الاستعراضات الشاملة لشعبة الشرطة والقدرات الشرطية الدائمة. كما تعقد الإدارة جلسات إحاطة منتظمة وتقوم مجموعات من المواد الإعلامية للدول الأعضاء بشأن مسائل الشرطة التقنية، ومشورة بشأن اختيار ضباط الشرطة ونشرهم ومناوبتهم وكذلك الأمر بشأن وحدات الشرطة المشكلة، ومشورة بشأن برامج التدريب المتكاملة لعمليات حفظ السلام لتقديمها في المؤسسات الوطنية لتدريب الشرطة. ونتج عن برنامج تجريبي مصمم خصيصاً للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تلقى أكثر من ٨٠ في المائة من ضباط الشرطة الذين نُشروا حديثاً لتدريبات مشتركة. ومع تنفيذ المشاريع الجنسانية، ارتفعت مساهمة الشرطيات في عمليات السلام من ٥ في المائة إلى ٧ في المائة خلال السنتين الماضيتين. علاوة على ذلك، تنظم الشعبة زيارات للعواصم لمناقشة الاتجاهات السائدة في أعمال الشرطة الدولية وللمساعدة في التحضيرات الخاصة باستقدام الموظفين وتلك التي تسبق نشرهم. وبالتشاور مع الدول الأعضاء، ستواصل الشعبة صقل عمليات الاستقدام والاختيار الخاصة بما لضمان استقدام ضباط شرطة تتوافر فيهم المهارات المطلوبة حسب حاجات كل عملية.

٥٥ - وفي حين عُزز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات على نحو معتبر كنتيجة للإصلاحات التي نص عليها تقرر الفريق المعني بعمليات السلام للأمم المتحدة (A/53/305-S/2000/809)، ستعيد الإدارة مع البلدان المساهمة بقوات تقييم الكيفية التي يمكن من خلالها زيادة تعزيز تفاعلها وتعاونها بعد استقدام القدرات المعززة لمكتب الشؤون العسكرية ونشرها. وفي الوقت ذاته، ستواصل الإدارة تقديم إحاطات شاملة للدول الأعضاء من خلال الجلسات الخاصة غير الرسمية للبلدان المساهمة بقوات.

دال - تعزيز التعلم المؤسسي وتحسينه

٥٦ - مثلما أكدت الدول الأعضاء مراراً، يتطلب نطاق عمليات حفظ السلام وحجمها وتعقيدها إيجاد نهج مرتبط بصوغ المبادئ النظرية والسياسات، والتدريب المبني على السياسة العامة وتقييم الأداء، الأمر الذي ينير طريق السياسة العامة. ومع إنشاء شعبة السياسة العامة والتقييم والتدريب، أصبحت مواءمة التعلم المؤسسي والاستفادات التي تُجنى من هذا التعلم وقدرات التطور أموراً جلية.

٥٧ - وتنطرق الفقرات ٣٠ إلى ٣٢ من هذا التقرير للتقدم المحرز والانجازات التي تحققت في مجال صوغ المبادئ النظرية والسياسات العامة.

١ - التدريب

٥٨ - إن التأهيل المهني لحفظ السلام يسعى آخر من مساعي الإصلاح الطويل الأمد؛ وأحد عناصره الرئيسية تدريب جميع فئات الموظفين لإعدادهم إعداداً أفضل للاضطلاع بمسؤولياتهم. وبعد تقييم شامل لاحتياجات التدريب، وضعت في عام ٢٠٠٨ استراتيجية جديدة لتدريب قوات حفظ السلام في العمليات الميدانية، وفي المقرر، ومع الدول الأعضاء لتلبية احتياجات التدريب الأولية الحالية والمتوقعة لجميع فئات موظفي حفظ السلام. وكجزء من الاستراتيجية، فإن دائرة التدريب المتكامل، تضطلع بمسؤولية الرقابة على تدريب عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتوفير السياسة العامة ذات الصلة، ومعايير التدريب، والتوجيه والدعم الخاصة بالبعثات الميدانية، وعناصر المقرر، وشركاء التدريب الوطنيين والإقليميين في حفظ السلام.

٥٩ - وتشمل مساعدة دائرة التدريب المتكامل للبعثات الميدانية إجراء التدريب قبل الانتشار للموظفين المدنيين الجدد المنتشرين في العمليات الميدانية، وتوفير معايير التدريب والمواد اللازمة له، والمعلومات والمشورة في فرص التدريب الخارجية المتخصصة، وتخطيط الميزانية والتوجيه بشأنها، وجولات المساعدة التقنية. وتقدم الدائرة أيضاً مجموعة من

التدريبات المتعددة التخصصات ودورات تدريبية نوعية لقيادات البعثات من خلال دورة كبار قادة البعثات والبرنامج التعريفي لكبار القادة، لإعدادهم إعداداً أفضل لمجموعة متنوعة من المهام. ويهدف برنامج تدريب كبار قادة البعثات في مجالي التنظيم وإدارة الموارد، الذي تقوده إدارة الدعم الميداني، والذي أطلق في عام ٢٠٠٨، إلى تعزيز الأداء والمساءلة عن المهام الإدارية لقادة دعم البعثات ومديريها.

٦٠ - وتعد حالياً استراتيجية تكميلية لتحسين الدعم للدول الأعضاء، وتتضمن استكمال مواد التدريب للتدريب قبل مرحلة الانتشار لجعلها أكثر تفصيلاً وأكثر اختصاصاً بالبعثات، وتقديم الخبراء المتخصصين للتوجيه الفني، والمساعدة التقنية التي يقدمها خبراء التدريب في مجال تطوير المناهج الدراسية والاحتياجات، حسب الطلب.

٦١ - ومع إيجاد القدرات المتخصصة الإضافية، تزايد الاهتمام المنصب على تطوير التدريب المتخصص خلال العام الماضي. فخلال عام ٢٠٠٨، وضعت توجيهات وإجراءات تشغيلية موحدة تتعلق بعمليات التشغيل الأساسية، وسيكتمل قريباً كتيب لأفرقة التشغيل المتكاملة. كذلك يتوفر التدريب في الاختصاصات الأساسية، مثل الإبلاغ، والرصد، والتحليل عن طريق مكتب العمليات. ويجري أيضاً إنشاء الأفرقة، والتدريبات التعريفية والتخصصية مع كل فريق تشغيل متكامل على حدة. وبالتنسيق الوثيق مع دائرة التدريب المتكامل وشركاء حفظ السلام، يعد مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التدريب ويقدمه لدعم تنفيذ مبدأ سيادة القانون الشامل والتوجيه ذي الصلة، بما في ذلك: إجراء الأعمال التحضيرية مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإتاحة التدريب اللازم للموظفين القضائيين في عمليات حفظ السلام في موضوع تطبيق مجموعة أدوات لتقييم شؤون القضاء الجنائي؛ ووضع مادة تدريبية تناول المعايير المتكاملة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ووضع برنامج تدريبي لمرحلة ما قبل الانتشار لأفراد الشرطة، وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء وتنفيذ هذا البرنامج؛ والأعمال التحضيرية لوضع مقرر تدريب نوعي للدول الأعضاء لإعداد قادة وحدات الشرطة المشكلة للخدمة في عمليات حفظ السلام؛ وتنظيم تدريبات سنوية على خطة الاستجابة السريعة، التي تشكل مناسبة لتدريب الموظفين الدوليين وتقييمهم لضمان سرعة وتنسيق إجراءات الاستجابة المتعلقة بالألغام مع الشركاء.

٦٢ - وستنظر الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين المستأنفة في تقرير عن التقدم المحرز في التدريب على حفظ السلام، يفصل مبادرات تدريب حفظ السلام والتحديات التي تواجهها.

٢ - التقييم

٦٣ - تماشيا مع التحديات التي تواجه حفظ السلام وأولويات إعادة الهيكلة، أعدت البعثات تقييمات لتحول مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون إلى بعثة لبناء للسلام وبيان الآثار المترتبة على تحول البعثات، ولأنشطة الدعم لبعثة الأمم المتحدة في السودان. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٩، ستجري تقييمات للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ولتخطيط عمليات فرقة العمل البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وإدارة هذه العمليات. وفي المقرر، جرت تقييمات لأفرقة التشغيل المتكاملة، وقدم الدعم لتقييم قدرة الشرطة الدائمة الذي قادته شعبة الشرطة. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٩، سيجري تقييم قدرات السلوك والانضباط، مركزا على عملية الإعادة إلى الوطن، وعمليات قواعد البيانات، بما في ذلك أوجه الصلة مع استقدام جميع فئات الموظفين. وتعد تقييمات شاملة تتناول مسائل تتعلق بالتكامل، بما في ذلك السياسة العامة لمراكز العمليات المشتركة ومراكز التحليل المشترك للبعثات، علاوة على السياسة العامة المتعلقة بالسلطة والقيادة والتحكم في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، من المقرر استكمالها في منتصف عام ٢٠٠٩.

٦٤ - وقد وضح تأثير هذه التقييمات فعلا. وقد صبت التوصيات في إطار إصدار توجيهات منقحة، كما في حالة توجيهات مراكز العمليات المشتركة ومراكز التحليل المشترك للبعثات، وتوجيهات أفرقة التشغيل المتكاملة، وهي تؤثر أيضا في عمل وأولويات الفريق العامل التابع لفريق التشغيل المتكامل. كما أدت إلى إدخال تحسينات وإضافة نواتج كبيرة في العمليات، كما هو الأمر في حالة مركز التحليل المشترك للبعثات في بعثة الأمم المتحدة في السودان. وأدت التوصيات أيضا إلى مبادرات، مثل تنظيم حلقة عمل عن التحول في منتصف عام ٢٠٠٩، بالاستفادة من الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة في تجربة سيراليون.

٦٥ - وبعد عام من بدء التشغيل، ستلتزم إدارة عمليات حفظ السلام موافقة الجمعية العامة، في سياق ميزانية حساب الدعم المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، على نقل قدرة التقييم من قسم أفضل ممارسات حفظ السلام إلى مكتب مدير شعبة السياسة العامة والتقييم والتدريب. ويحول النقل هذا دون احتمال تضارب المصالح بين القسم المسؤول عن عمليات رسم السياسة العامة أو تنسيقها، وبين قدرة التقييم التي تركز، من جملة ما تركز عليه، على تقييم تصميم وكفاية السياسة العامة. وينسجم النقل أيضا مع التوجيهات التي يقدمها مكتب

خدمات الرقابة الداخلية فيما يخص جعل التقييم مستقلا عن المهام الإدارية الأخرى وبحيث يكون للمسؤول عنه صلاحية الوصول المباشر إلى مستوى ملائم من مستويات اتخاذ القرار.

هاء - التحسينات في عمليات الإدارة والتنظيم الإداري

١ - مبادرة تحسين إجراءات سير الأعمال

٦٦ - لا يشكل الإصلاح الهيكلي والقدرات الإضافية سوى جزء من معادلة الإصلاح. ولا بد من إيلاء اهتمام أكبر، وهو يولى بالفعل، لمعالجة المسائل النظامية، ولا سيما التحسينات على عمليات وإجراءات سير العمل.

٦٧ - ففي شباط/فبراير ٢٠٠٨، أطلقت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، بالمشاركة مع إدارة الشؤون الإدارية مبادرة تحسين إجراءات سير الأعمال لتبسيط إجراءات سير العمل وتحسينها وتطوير القدرة على المساهمة في التحسين التنظيمي المتواصل. وبلاستناد إلى تقييم الاحتياجات، حددت الإدارات الثلاث التخطيط والموظفين والمشتريات مجالات عريضة ذات أولوية لتحسين إجراءات سير الأعمال. ومن المتوقع إنجاز المرحلة الأولى من المبادرة، المؤلفة من عشرة مشاريع لإدخال التحسينات، في شباط/فبراير من عام ٢٠٠٩. ولتيسير نجاح تنفيذ المشاريع، فإن برنامج الجودة مع السرعة "Lean Six Sigma" لبناء القدرات، الذي يضم مفاهيم وأدوات، يدعم المبادرة. ويضم البرنامج أيضا منهجية صارمة لتحسين كفاءة وفعالية إجراءات سير الأعمال تحسينا كبيرا، وهي منهجية ذات نتائج مثبتة في القطاع العام والقطاع الخاص. ودعمًا للمبادرات الشاملة لإدارة المواهب وتخطيط الموارد في المؤسسات، فقد ضمت نشاطات برنامج الجودة مع السرعة "Lean Six Sigma" الإضافية استكمال إجراء تحديد شامل رفيع المستوى لنشاطات إدارة الموارد البشرية، لضمان توافر فهم مشترك "لعالم" إدارة الموارد البشرية ومصطلحاتها، ولتيسير تزامن مبادرات إصلاح إدارة الموارد البشرية. وضم المشروع تحديد العمليات القائمة والمزمنة في المجالات ذات الأولوية لمبادرة إدارة المواهب لإعلاء شأن تلك العمليات أو لتحديد مجالات لزيادة التبسيط وإدخال تحسينات أخرى قبل وضع النظم، ولتيسير مبادرات "الفوز السريع" دعماً لمشاريع تحسين إجراءات سير العمل الطويلة الأجل.

٢ - قيادات البعثات

٦٨ - بالنظر إلى البيئات الاستراتيجية والتشغيلية الدينامية التي يحتمل عادة أن يقع فيها النزاع وبناء السلام، وإلى ازدياد عدد الأطراف الفاعلة المشاركة في هذه العمليات، يصبح الطلب على القيادات القوية أكثر إلحاحاً مما هو عليه الآن. إن إعادة هيكلة قسم التعيينات

في مناصب الإدارة العليا، الذي يتبع حاليا وبشكل مباشر وكيل الأمين العام للدعم الميداني، تكفل لعمليات التخطيط، والتنسيق، والرقابة المتعلقة بتحديد المرشحين المحتملين للقيادة في البعثات، أن تكون أكثر مواءمة واتساقا مع الأولويات السياسية والتشغيلية الرفيعة المستوى. وتؤدي أيضا إلى مستويات متجددة من الاتصال وتعزيز الدعم لإدارة العليا في المقر، ومديري البعثات، ولكل من المرشحين الذين ينظر في أمر تعيينهم. إن الاستعراض المشترك بين إدارة الدعم الميداني، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية لعمليات إدارة الشواغل القائمة وعمليات تخطيط تعاقب الموظفين للتعيينات بالوظائف العليا، ما يزال جاريا حاليا بالتعاون مع المكتب التنفيذي للأمين العام، بهدف تبسيط عناصر الإجراءات وتعزيزها لدعم اتخاذ القرار في اختيار التعيينات بالوظائف العليا. وإن تكريس الاهتمام بالتمسك بالأهداف التنظيمية، مثل تحسين التوازن بين الجنسين، قد أدى أيضا إلى زيادة تبلغ ٢٥ في المائة في تعيين النساء في المناصب القيادية في عمليات السلام منذ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

٣ - تنظيم الموارد البشرية

٦٩ - أصبحت سلطات تنظيم الموارد البشرية على توافق أفضل وخففت الاختناقات في المعالجة بأن فوضت إدارة الشؤون الإدارية السلطة إلى إدارة الدعم الميداني لاتخاذ قرارات تقديرية بخصوص تصنيفات الوظائف في المناصب الميدانية حتى الرتبة مد-١ ضمنا؛ والموافقة على ترقية الموظفين إلى الرتب الأعلى؛ وتعريف شؤون الموظفين وشؤون الاستحقاقات. ثم فوضت المزيد من السلطات بعد ذلك إلى البعثات الميدانية لإدارة ملاك الموظفين، واختيار الموظفين، وتوظيفهم. وبناء على الخبرة المكتسبة، قدمت إدارة الدعم الميداني إلى إدارة الشؤون الإدارية مخططا لجميع سلطات إدارة الموارد البشرية للنظر فيه، وقد وضع هذا المخطط لتحديد نقاط المسؤولية والمساءلة ولتحديد المزيد من السبل لتفويض المسؤولية إلى إدارة الدعم الميداني والبعثات الميدانية.

٧٠ - وبالإضافة إلى إدخال تحسينات على إجراءات نظم تدبير الموارد البشرية والجهود المتضافرة التي تبذلها إدارة الدعم الميداني للمساهمة في تطوير وتطبيق نظام إدارة المواهب الجديد الذي يتولى مسؤوليته "مكتب إدارة الموارد البشرية، فإن تعزيز شعبة الموظفين الميدانيين التابعة لإدارة الدعم الميداني وإعادة هيكلتها قد مكنت الشعبة من تكريس الاهتمام لبناء قدرات الموارد البشرية. وقد أنشأت الشعبة آليات لهيئة استعراض مركزية، وهي تستند إلى مشروع رائد ناجح لإضافة مديري مجموعات مهنية لملاك جميع المجموعات المهنية الاثنتين والعشرين، لتحسين فعالية نظام اختيار الموظفين وكفاءته، ولدعم تنقل الموظفين الذين يخدمون في البعثات الميدانية وتطويرهم وظيفيا. وتضم المبادرات الأخرى: وضع برنامج

لإعداد مجموعة متقدمة من المتدربين من المتخصصين في إدارة الموارد البشرية الموزعين على ست عمليات ميدانية؛ وتدريب كبار موظفي شؤون الموظفين المدنيين من خلال فرصة تدريب سنوية واستعمال تكنولوجيا عقد المؤتمرات باستخدام الإنترنت للتدريب على مسائل معينة؛ ووضع نموذج معياري لتدريب الأفراد لبرنامج التدريب في مجالي الإدارة العليا للبعثات والموارد. وعلاوة على ذلك، فإن وضع إجراءات تشغيلية موحدة مفصلة لإدارة ملاك الموظفين، واستقدامهم، واختيارهم، وتوظيفهم، كل هذا قد يسر، إلى جانب تعزيز الرصد، تفويض سلطات إدارة الموارد إلى الميدان. ولتعزيز الدعم لتفويض السلطة، تنفذ إدارة الدعم الميداني خطط عمل الموارد البشرية في الميدان. ولدى القيام بذلك، بلغت شعبة الموظفين الميدانيين أعلى مستويات الدعم الإداري والتنظيمي للميدان، بما في ذلك إدارة الشواغر في قيادة البعثات وفي جميع الوظائف الدولية، وتخطيط تعاقب الموظفين لمناصب كبار قادة دعم البعثات، وإتمام حوالي ٣ ٠٠٠ عملية اختيار موظفين في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وإدارة شؤون حوالي ٧ ٠٠٠ موظف دولي، مع الآثار المالية المترتبة عليها والمقدرة بمبلغ ١,٨ بليون دولار.

٤ - السلوك والانضباط

٧١ - شكّل إطلاق النظام الجديد لتتبع حالات سوء السلوك في تموز/يوليه ٢٠٠٨، وهو نظام لقاعدة بيانات ادعاءات يقوم على الإنترنت، خطوة هامة لجمع المعلومات، مما يعزز رصد السلوك والانضباط في العمليات الميدانية، وتحليلهما، والإبلاغ عنهما، والإسهام في التحسينات المستمرة للحد ما أمكن من سوء السلوك، وتسهيل تطبيق سياسة الأمين العام بعدم التسامح بأي شكل. ولقد أضيفت ٢ ١٠٠ حالة تقريباً إلى نظام التتبع حتى الآن، بما يشمل بيانات عام ٢٠٠٨ ومعظم عام ٢٠٠٧. وسوف تتواصل عملية إدخال البيانات بأثر رجعي بإدراج البيانات المتاحة منذ عام ٢٠٠٥. وفي أعقاب عملية إعادة الهيكلة، أوليت الأولوية أيضاً إلى إطلاق حملات مناهضة للبقاء في ست بعثات (بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا)، ووضع الصيغة النهائية للنماذج التدريبية المتعلقة بمنع الإيذاء والاستغلال الجنسيين لمواجهة لتدريب المديرين من المستويات الوسطى والعليا.

٧٢ - وعلى الرغم من أن أثر الأنشطة والبرامج المتصلة بالسلوك والانضباط يصبح ببطء على الأمد الطويل فحسب، فإن عدد الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والإيذاء الجنسيين بحق أفراد

عمليات حفظ السلام قد انخفض خلال العامين الماضيين. ففي عام ٢٠٠٦، تلقى مكتب خدمات الرقابة الداخلية ٣٥٧ ادعاء بشأن الاستغلال والإيذاء الجنسيين، و ١٢٧ ادعاء في عام ٢٠٠٧، و ٨٣ ادعاء في عام ٢٠٠٨. كما تراجع على نحو طفيف عدد الادعاءات عن سوء السلوك من الفئة الأولى بدءاً من عام ٢٠٠٧ (باستثناء الإيذاء والاستغلال الجنسيين)، مع إبلاغ إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني عن ١٣٩ ادعاء بسوء السلوك في عام ٢٠٠٧، وعن ١٢٩ ادعاء في عام ٢٠٠٨. بيد أنه سُجلت زيادة في عدد الادعاءات بسوء السلوك من الفئة الثانية، مع الإبلاغ عن ٨٧٧ حالة في عام ٢٠٠٨، مقابل ٦٧١ حالة في عام ٢٠٠٧.

٥ - الإدارة المالية

٧٣ - وأطلقت شعبة ميزانية وتمويل العمليات الميدانية التابعة لإدارة الدعم الميداني مبادرتين جديدتين في عام ٢٠٠٧، هما "أباكوس" و "برنامج إعداد مجموعة متقدمة من المتدربين"، بغية الإسهام في عملية تبسيط الميزانية، إلى جانب تحسين عنصرَي الدقة في المواعيد والجودة عند تقديم ميزانيات عمليات حفظ السلام. وتمثل مبادرة "أباكوس" تغييراً هاماً في نهج ودور شعبة ميزانية وتمويل العمليات الميدانية في إطار عملية الإعداد لميزانيات العمليات الميدانية. وتشمل أفرقة "أباكوس" أعضاء من الشعب الأربع كافة القائمة في إدارة الدعم الميداني، يوزعون على البعثات لإسداء المشورة إلى موظفي البعثات في الموقع في أثناء عملية إعداد الميزانية. ونتج عن هذه المبادرة التي اعتمدت على سبيل التجربة في ثلاث عمليات لحفظ السلام (بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وفي عملية واحدة (بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، تقليص في عملية استعراض مشروع الميزانية في المقر من حوالي ثلاثة أسابيع إلى يوم واحد، مما زاد من كفاءة عملية الميزنة ودقة المواعيد في تقديم الميزانيات. كما شهدت جودة الميزانيات المقترحة تحسناً يُعزى إلى تقديم مشورة مباشرة إلى جميع الجهات المعنية، مع إيلاء العمليات الميدانية إحساساً أكبر بامتلاك ميزانياتها. وبالاستناد إلى نتائج هذا المشروع التجريبي، وسَّع نطاق زيارات أفرقة "أباكوس" لتشمل سبع بعثات لحفظ السلام (بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد) وثلاث بعثات سياسية خاصة (بعثة الأمم

المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، ولجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة) في دورة ميزانية ٢٠١٠/٢٠٠٩، محققةً نتائج مماثلة لنتائج العملية التجريبية، بما في ذلك الالتزام بدقة المواعيد في تقديم الميزانيات المقترحة للبعثات. وسوف تتواصل زيارات ”أباكوس“ في دورة ميزانية ٢٠١١/٢٠١٠، وجزء منها سيكون استجابة لطلبات كبار مديري البعثات.

٧٤ - وأتمت دفعة أولى مؤلفة من ستة موظفي ميزانية متدربين ”برنامج إعداد مجموعة متقدمة من المتدربين“ في المقر، لفترة ثلاثة أشهر، قبل الانتشار في عمليات حفظ السلام (بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي). وقد أسهمت هذه المبادرة في الإقلال من الشواغر الرئيسية في مكاتب الميزانية. وأعربت إدارة البعثات عن ارتياحها الكبير لانتشار المتدربين. ومن المقرر تنظيم برنامج التدريب المقبل في النصف الأول من عام ٢٠٠٩.

٦ - اللوجستيات

٧٥ - كان إبراز مسائل وفرص الدعم الميداني على إثر إنشاء إدارة الدعم الميداني وراء ارتقاء التخطيط والدعم اللوجستيين إلى مستوى جديد من الإسهام في العمليات الميدانية. وقد أفسح الفصل بين الجوانب التقنية للدعم الميداني والجوانب السياسية لحفظ السلام المجال أمام إدارة الدعم الميداني لمعالجة مسائل اللوجستيات والدعم على المستوى التشغيلي وإحراز نتائج أكثر تركيزاً وفعالية. وأحد الأمثلة على ذلك إنشاء فريق ثلاثي بمشاركة حكومة السودان، والاتحاد الأفريقي، وإدارة الدعم الميداني. كما أنتج هذا الفصل أفكاراً ونهجاً بديلة لدعم جهود حفظ السلام، وهذا ما بدا لدى نظير مجلس الأمن مؤخراً في الخيارات المتاحة للاستجابة إلى الأزمة في الصومال، وكانت تشمل دوراً للأمم المتحدة لتوفير الدعم اللوجستي.

٧٦ - علاوة على ذلك، أنشئت آليات جديدة للتكامل والتعاون مع شركاء الدعم الميداني. فأقام قسم رسم الخرائط التابع لإدارة الدعم الميداني شراكات استراتيجية مع مركز البحوث المشتركة التابع للجنة الأوروبية، والمكتب الجغرافي المشترك بين الجيوش، ووزارة الدفاع الفرنسية، ومركز سواتل الاتحاد الأوروبي، لدعم الاحتياجات إلى المعلومات الجغرافية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد وقعت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد اتفاقاً تقنياً مع قوة الاتحاد الأوروبي لاعتماد الطرائق الكفيلة بتزويد البعثة

بالدعم للهياكل الأساسية واللوجستيات. وُعث بأوراق الترتيبات المالية الشاملة لدعم التعاون اللوجستي المقبل إلى الاتحاد الأوروبي للتوقيع عليها. كما حُقت تحسينات هامة في كفاءة وفعالية توفير الدعم اللوجستي ميدانياً، من خلال اعتماد الوحدات المستضافة في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا. وتخضع هذه البرامج لإدارة الدعم الميداني، ومزيتها أنها تقع على مقربة أكبر من البعثات في مناطق توقيت زمني مشابهة لها، وهي قادرة على الاعتماد على شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية، ومنافذ بحرية وجوية أيضاً. أما الوحدات المستضافة العاملة حالياً في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، فهي: دائرة التدريب المتكامل، ومركز نظام المعلومات الجغرافية، ومركز العمليات الجوية الاستراتيجية، والمكتب الإقليمي لسلامة الطيران، ومركز التصميم الهندسي والتوحيد، ووحدة التحقق من الجهات المرجعية. وقد أتاحَت الوظائف الأساسية لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات (اللوجستيات، والاتصالات والتدريب، والخدمات الإدارية) تحقيق وفورات في التكاليف للمنظمة، وتيسير موارد في مجال المعلومات الهندسية والجغرافية والخدمات إلى البعثات (كالتصاميم الهندسية والنماذج والخرائط الطبوغرافية وتلك المعدة عن طريق السواتل، فضلاً عن تحليل المياه والتضاريس الأرضية)، وأتاحَت كذلك وصل البعثات بقاعدة بيانات هندسية عالمية. ومع تعيين مركز العمليات الجوية الاستراتيجية كقاعدة مركزية لإدارة النقل الجوي الاستراتيجي ورصد وتتبع حركة الطائرات والبضائع في العمليات بين البعثات، عملت إدارة الدعم الميداني أيضاً على تعزيز نهج التقسيم إلى مناطق. ووفر المكتب الإقليمي لسلامة الطيران، من جهته، إشرافاً آمناً إلى كلٍّ من بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

٧ - المشتريات

٧٧ - عملت إدارة الدعم الميداني، كجزء من عملية إعادة الهيكلة، على نحو وثيق مع شعبة المشتريات في إدارة الشؤون الإدارية وكيانات أخرى في الأمانة العامة، بغية دراسة الخيارات القائمة لتحسين المشتريات الميدانية. فبالإضافة إلى تحسين المشتريات في بيئة حفظ السلام المنطوية على جملة من التحديات، ثمة صعوبات قائمة في اجتذاب موظفي مشتريات ذوي المهارات واستبقائهم، فضلاً عن قلة الأسواق المتطورة، وسوء حالة الهياكل الأساسية للاتصالات. وسعيًا للتخفيف من أثر هذه العوامل، سعت مبادرات إصلاح المشتريات إلى تحسين أساليب وإجراءات الرقابة الداخلية. وتقوم هذه الجهود على الاستعراض المشترك لبنى إدارة المشتريات من جانب إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني، والخطوات المتخذة

لتوسيع نطاق التدريب ليشمل موظفي عمليات حفظ السلام؛ وتحديث دليل الأمم المتحدة للمشتريات؛ وزيادة تفويض سلطة الشراء من ٢٠٠ ٠٠٠ دولار إلى ٥٠٠ ٠٠٠ دولار في المقر وفي الميدان، بهدف تلبية متطلبات الدوران التشغيلي لنشاط حفظ السلام؛ وتنفيذ عملية إدارة حفظ السجلات لتتبع ورصد تفويض الشراء الميداني. وإذ تعترف إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بأنه ما زال ينبغي عمل الكثير، فإنهما ستواصلان العمل معاً لإتمام تحليل الخيارات سعياً إلى تبسيط عمليات الشراء، وتوضيح خطوط المسؤولية. ويؤمل أن تؤدي المبادرات القائمة، بما يشمل الاستعراض الإداري الجاري، إلى تحسين سير الأعمال وتحقيق الكفاءة.

٨ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٧٨ - مع إنشاء مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للأمانة العامة، برئاسة رئيس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدأت إعادة تنظيم المساءلات والمسؤوليات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويضطلع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدوره في تحديد اتجاه وهندسة تكنولوجيا المعلومات على مستوى المنظمة، علاوة على تخطيط وتطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظمة، بما في ذلك نظام تخطيط موارد المؤسسة ونظم رئيسية أخرى. وقد أتاح هذا التحديد الواضح للمسؤوليات لإدارة الدعم الميداني التركيز على توفير الخدمات لتلبية الاحتياجات المحددة في الميدان. ونظراً إلى نمو عدد العمليات الميدانية وتزايد تعقيدها، فقد أدى هذا التخصص إلى تعزيز القدرة على تنفيذ المبادرات. واستفادت مبادرة "الأثر الخفيف" إلى أقصى حد من التطورات التكنولوجية للحد من مجمل الهياكل الأساسية المادية الضرورية لتوفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أنها أتاحَت تركيز موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهياكلها الأساسية في محاور إقليمية، كقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا وعنتبي بأوغندا. ومن المتوقع أن تشمل المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة انخفاضاً كبيراً في استهلاك الطاقة الكهربائية وفي متطلبات السعة المكانية، بالإضافة إلى انحسار الحاجة إلى موظفين متخصصين في كل بعثة من البعثات خلال الأعوام المقبلة. وقد أنشئ المرفق في عنتبي كمرفق من الفئة ٢ لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وضمان استمرار العمل لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، فضلاً عن كونه أيضاً وحدة لإدارة أصول دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وعلاوة على

ذلك، تُنفذ برنامج إصدار شهادات الإدارة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويشمل تدريباً منظماً وبرنامجاً توجيهياً لمديري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال أبرز الكفاءات التقنية والإدارية بغية تعزيز جودة الخدمات المقدمة.

سادسا - مسائل أخرى

ألف - تقسيم العمل داخل إدارة الشؤون السياسية

٧٩ - تواصل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية الاسترشاد بمبدأ أن تكون إدارة الشؤون السياسية الإدارة الرائدة للمكاتب السياسية ومكاتب بناء السلام في الميدان، وأن تكون إدارة عمليات حفظ السلام الإدارة الرائدة للتخطيط لجميع عمليات السلام والأمن وتنظيمها في الميدان، بما في ذلك العمليات التي يكون معظم موظفيها من المدنيين. وبموجب هذه الترتيبات، ظل التقليد المتبع أن تقود إدارة عمليات حفظ السلام جميع البعثات المتكاملة بتوفير عناصر أمن نظامية رئيسية والاضطلاع بمسؤوليات أمنية أساسية كبيرة بينما ظل الدور الرائد لغيرها من بعثات بناء السلام أو البعثات السياسية الخاصة يتحدد بحسب كل حالة على حدة. ولضمان كفاءة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الميدان، عموماً، تعمل الإدارتان كلتاهما على صقل مجموعة مشتركة من مبادئ التعاون بين الإدارات لتأمين وحدة القيادة وتكامل الجهد وفعالية الاستعانة بالخبرات الخاصة التي تكمن في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني. وسُيعلن عن هذه المبادئ في نشرات الأمين العام لكل إدارة، ويجري حالياً وضع هذه النشرات في صيغتها النهائية.

باء - مجالات لإجراء مزيد من الإصلاح

١ - شرطة الأمم المتحدة

٨٠ - زاد عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة المأذون بنشرهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة خمسة عشرة ضعفاً في خلال العقد الأخير بحيث ارتفع من ١٧٠ ١٧٠ شرطياً في عام ١٩٩٥ إلى ١٧ ٠٠٠ شرطية في عام ٢٠٠٨. وفي ضوء هذا النمو والدور المتغير الموكول لعناصر الشرطة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، بذلت شعبة الشرطة جهوداً جبارة لمسايرة وتيرة طلب الدعم من المقر. ويعمل حالياً ٢٧ موظفاً فنياً في هذه الشعبة، بما يعني موظف فني واحد في المقر لكل ٦٣٠ فرداً من أفراد الشرطة في الميدان. واستجابة للطبيعة المتغيرة والنمو الهائل لجوانب أعمال الشرطة في عمليات حفظ السلام، دعا كل من اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ومكتب خدمات

الرقابة الداخلية إلى إجراء استعراض استراتيجي لإدارة أنشطة الأمم المتحدة الشرطة في عمليات حفظ السلام.

٨١ - وأجرى الدراسة فريق استعراض يتألف من أعضاء داخليين وأعضاء خارجيين، في الفترة آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وتمثلت النتائج والتوصيات الرئيسية لهذه الدراسة في ما يلي: تحديد الثغرات الخطيرة التي تمس قدرة شرطة الأمم المتحدة على تحقيق المهام الموكولة إليها، بما في ذلك عدم وجود إطار نظري استراتيجي شامل بشأن أعمال الشرطة الدولية في مجال حفظ السلام، ووجود أوجه ضعف في التخطيط، والحاجة إلى تحسين ممارسات العمل في شعبة الشرطة وتعزيز قدرة الشعبة على اختيار أفراد الشرطة واستقدامهم وكذا قدراتها المفاهيمية والتخطيطية والخبرة المواضيعية لعمل الشرطة، والحاجة إلى زيادة قوام الموارد البشرية والمالية واللوجستية ضمن الهياكل القائمة. وقد أحيطت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام علماً بعملية التقييم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٨٢ - وإن القدرة الشرطة الدائمة، بما لديها من قدرات تشغيلية أولية قوامها ٢٥ ضابطاً متخصصاً، لا تستطيع في الوقت الراهن أن تلبي بشكل فعال جميع طلبات الحصول على مساعدات شرطة. وتفتقر إلى القدرة على توفير عنصر الشرطة لبعثة كبيرة أو لتحقيق الحد الأدنى من القدرة التشغيلية الأولية لعنصر مقر الشرطة في بعثة متوسطة الحجم لكن استباقية. وثمة خطر أن يؤدي غياب قدرات موازية لنشر خبراء في قضايا العدالة والسجون، على وجه السرعة، إلى حدوث اختلال وتفكك في النهج فيما يتعلق بسيادة القانون في الميدان. وقد صدر في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ تقرير أعدّه فريق من الخبراء عن العمليات التي اضطلعت بها قوات القدرة الشرطة الدائمة في سنتها الأولى (A/63/630). وشدد الفريق في تقريره على الحاجة إلى تعزيز القدرة الشرطة الدائمة لتمكينها من تلبية الطلب المتزايد على مهامها الأساسية. وستناقش اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ذلك التقرير في أثناء دورتها العادية في شباط/فبراير ٢٠٠٩. كما سيتم إطلاع اللجنة الخاصة على توصيات مشتركة بين الوكالات تتعلق بإمكانية إنشاء قدرة دائمة لتحقيق سيادة القانون تتألف من متخصصين في قضايا العدالة والسجون. وسيجري إيفاد أخصائيين قدرة سيادة القانون هذه إلى جانب أفراد القدرة الشرطة الدائمة لتقديم المساعدة في إطلاق البعثات الجديدة وتعزيز قدرات البعثات القائمة من أجل إتاحة مجموعة أشمل من المساعدات في مجال سيادة القانون للبلدان المضيفة لعمليات حفظ السلام.

٢ - رئيس ديوان إدارة عمليات حفظ السلام

٨٣ - أنشئ منصب رئيس ديوان إدارة عمليات حفظ السلام للاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية المتمثلة في الإشراف على الشؤون الإدارية الداخلية لإدارة عمليات حفظ السلام نيابة عن وكيل الأمين العام وضمان التكامل الفعال بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. ومنذ إعادة الهيكلة، عمل رئيس الديوان بفعالية تحت إشراف وكيلى الأمين العام وقدم الدعم إليهما بصفته مصدر خبرة مشترك لكليهما. وسيواصل رئيس الديوان دعم وكيلى الأمين العام على هذا المنوال. كما سيواصل رئيس الديوان توجيه عمل مصادر خبرة مشتركة أخرى، بما فيها المكتب التنفيذي، ومركز العمليات، ووحدة إدارة المعلومات، ووحدة السجل.

سابعاً - التحديات المستمرة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

٨٤ - لا شك أن تعزيز هياكل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وقدراتهما ومواردهما قد أدى إلى تحسّن عنصر التخطيط لعمليات حفظ السلام وتوجيه هذه العمليات وإدارتها ودعمها. إلا أن قدرات الإدارتين ظلت غير مواكبة بشكل غير متناسب لوتيرة تزايد تكاثر ولايات حفظ السلام وتعقدها الذي يبدوا في ازدياد مطرد مع استمرار المجتمع الدولي في توظيف أدوات حفظ السلام هذه لمجابهة التحديات الناشئة. ومنذ إعادة الهيكلة، اتضح هذا بجلاء أثناء التخطيط لعمليتين معقدتين للغاية وإيفادهما إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى (قرار مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧)) وإلى دارفور قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧). وتُعد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أكبر عملية اضطلعت بها الأمم المتحدة وأكثرها تحدياً. وزادت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعملية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد مجتمعتين من قوام موظفي حفظ السلام المفوضين بأكثر من ٣٠ في المائة وتطلبتا أشكالاً متنوعة وجديدة من التواصل مع المنظمات الإقليمية. وطلب مجلس الأمن في قراره ١٨٦٣ (٢٠٠٩) إلى الأمين العام تنفيذ شكل من التواصل يتسم بالابتكار تقوم الأمم المتحدة بموجبه بتقديم مجموعة مواد لوجستية داعمة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وسيتحقق تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هذه بمزيد من القوات عن طريق صندوق استئماني أنشأه الأمين العام خصيصاً لهذا الغرض.

٨٥ - وفي حين أن إدخال إصلاحات متتالية لتمكين الأمانة العامة من مواجهة التحديات المتطورة ذات الصلة بالتخطيط لعمليات حفظ السلام وإطلاقها وإدارتها ودعمها أمر ضروري، فإن تقديم القدرة التقنية ما هو إلا جزء من المعادلة. فنجاح عمليات حفظ السلام -

أو إخفاقها - يتوقف، قبل كل شيء، على مشاركة أطراف النزاع ومجلس الأمن والدول الخمس الأعضاء. ولا يمكن أن يحالف النجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إذا لم يكن هناك سلام يُحفظ وإذا لم تُحدد لعمليات حفظ السلام ولايات واضحة تتسم بالواقعية والقابلية للتحقيق وإذا لم تُقدّم الموارد السياسية والبشرية والمالية والمادية بشكل تام وفي الوقت المناسب. وتعد دارفور مثالا حديثا على تعذر تحقيق أنشطة صدر بشأنها تكليف ولم تُقدّم لها الموارد المطلوبة الأساسية ولم يكن بمقدور الأمانة العامة بمفردها سد الثغرات.

٨٦ - وإن تنفيذ إجراءات الإصلاح لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي الوقت ذاته إنشاء وإدخال ما يلزم من تعديلات كبيرة واستدامة التوجيه والدعم للبعثات الجديدة والقائمة، ظل واقعا ملموسا لإدارة عمليات حفظ السلام في معظم سنوات العقد الأخير وإدارة الدعم الميداني منذ إنشائها. وإن ظل التحدي كبيرا أمام إدارة حفظ السلام، فقد جسّد اختبارا أكبر من ذلك لإدارة الدعم الميداني نظرا للتحديات التي انطوى عليها إنشاء هيكلها الجديد ونطاق دورها الإضافي وتعقيده، بوصفها مصدر الدعم لثمانية عشرة (١٨) عملية ميدانية ضمن مسؤولية إدارة عمليات حفظ السلام إلى جانب ١٦ بعثة سياسية خاصة تقودها إدارة الشؤون السياسية.

٨٧ - وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، سجّلت التحدي الكبير الذي تجسّد في استقدام واستبقاء موظفين مدنيين ذوي كفاءة مهنية عالية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مثلما يتبيّن من النسب العالية باستمرار للشواغر ودوران الموظفين. ولمعالجة هذه التحديات، اقترحت سلسلة من التدابير الإصلاحية لتبسيط الترتيبات التعاقدية ومواءمة شروط الخدمة وتحسين أسلوب إدارة الموارد البشرية. ومع صدور قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ اتخذت الدول الأعضاء خطوات فعالة لتمكين الأمانة العامة من توفير قدر أكبر من الأمن الوظيفي وشروط مهنية أكثر إنصافا، وهي تدابير، لو وضعت موضع التنفيذ في تموز/يوليه من العام ٢٠٠٩، يُرتقب أن تؤدي إلى تحقيق مكاسب هامة في استقطاب موظفين لعمليات الأمم المتحدة الميدانية واستبقائهم. ويمكن توقّع أن يؤدي الإصلاح الشامل لإطار الأمانة العامة لإدارة الموارد البشرية، المقترن بإدخال معايير الارتقاء بمزاولة العمل وإدارة المواهب، ونظم تخطيط الموارد في المؤسسة، في آخر المطاف، إلى تحقيق مكاسب هامة في توفير الموظفين للعمليات من أجل التنفيذ الفعال لمهام ولايات البعثات الأكثر تعقيدا الموكولة للأمانة العامة. وسيكون أحد التحديات الأخرى الرئيسية إضفاء مزيد من التبسيط على إدارة سلسلة الإمدادات، بما في ذلك إدارة الشراء والعمليات. ويجري حاليا بذل جهد مشترك وشامل من جانب إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني لاستعراض الإطار الشامل للمراقبة، بما في

ذلك عملية التفويض القائم لسلطة الشراء إلى العاملين في الميدان وآليات الإشراف على المشتريات. وتوجه النية إلى أن يُرافق نظام إدارة المشتريات المنقح، برنامج للتدريب والتأهيل.

٨٨ - وتشمل المساعدة المقدمة من دائرة التدريب المتكامل إلى البعثات الميدانية إجراء تدريب في مرحلة ما قبل النشر لحديثي العهد بالتوظيف القادمين على الانتشار في العمليات الميدانية وتزويدهم بالمعايير والمواد التدريبية والمعلومات وإسداء المشورة لهم بشأن فرص التدريب الخارجي المتخصص والتوجيه المتعلق بالتخطيط والميزانية وتنظيم زيارات لتقديم المساعدة التقنية. وتقدم الدائرة أيضا برامج تدريبية متعددة الاختصاصات ودورات تدريبية خاصة بالموظفين قادة البعثات من قبيل الدورة التدريبية لكبار قادة البعثات وبرنامج التدريب التعريفي لكبار القادة من أجل إعدادهم لتولي جملة المسؤوليات المتنوعة الملقاة على عاتقهم.

٨٩ - وعملا بمقررات لجنة السياسات التابعة للأمين العام، تُعدّ إدارة عمليات حفظ السلام الكيان العالمي الرائد المشكّل ضمن منظومة الأمم المتحدة في مجالات توفير الشرطة وإنفاذ القانون والإصلاحات لإشاعة سيادة القانون. ويشمل ذلك المسؤوليات لدعم الدول الأعضاء والتنسيق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الخارجية ووضع السياسات وأفضل الممارسات في سياق أنشطة حفظ السلام بالإضافة إلى حالات قطرية محددة لا توجد فيها عمليات ميدانية للأمم المتحدة، وفي سياق تحقيق التنمية المؤسسية لأجل أطول. وبالرغم من إعراب إدارة عمليات حفظ السلام عن استعدادها لاستيعاب طلبات الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة لتقديم هذا الدعم، فإن محدودية قدراتها الراهنة تُعيق مقدرتها على الاستجابة بمفردها بشكل شامل لمتطلبات الدعم في سياق حفظ السلام. كذلك فإن قدرات الإدارة محدودة في مجال إصلاح القطاع الأمني. ولذا ستسعى الإدارة إلى تعزيز قدرات مكتبها لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية ضمن ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩. وبالنظر إلى تزايد أهمية إصلاح القطاع الأمني في التنفيذ الفعال للعديد من ولايات البعثات، فإن الإدارة ستسعى أيضا إلى الحصول على موافقة الجمعية العامة ضمن ميزانية حساب الدعم المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ لإنشاء وحدة إصلاح معنية بالقطاع الأمني رسميا ضمن مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية.

ثامنا - الاستنتاجات

٩٠ - في خلال العقد المنصرم، أدى استمرار اهتمام الدول الأعضاء بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومداومة استثمارها في هذه العمليات إلى تمكين هذه الوسيلة من التواءم مع التحديات المتطورة لدعم السلام والأمن الدوليين. وقد غدا بمقدور الأمانة العامة، عن طريق إدخال إصلاحات متتالية، أن تنشئ عمليات لحفظ السلام وأن تدعم استمرارها وتنتقل منها

باحترافية وفعالية وكفاءة. وكلما ازداد تعقد التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي لإرساء السلام والأمن، ازدادت التعديلات المطلوبة لاستدامة جدوى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وقدرتها على مجابهة تلك التحديات. فليس ثمة حل سحري لهذا الوضع حيث يجب أن يحدث التدخل المطلوب على مستويات متعددة في النواحي الاستراتيجية والسياسية العامة والتشغيلية. ويتعين على الأمانة العامة، من جهتها، أن تواصل تطوير استراتيجياتها وسياساتها وعملياتها وأن تكفل استنادها إلى المعايير والنظم والعمليات التي تدعم التحرك على مستوى المقر والميدان بحد سواء، بشكل فعال ومناسب زمنيا وحاسم تحكمه المسألة وينحو إلى التكامل بحسب الحاجة. ويحق للدول الأعضاء أن تتوقع من الأمانة العامة أن تواصل تقييم جهودها والاستفادة من تجاربها وتجارب غيرها من المنظمات والحكومات حتى يتسنى لها التكيف والتطور لمواجهة الجديد من التحديات والمطالب التي تعرض عليها. وبالرغم من مرور ١٨ شهرا فقط على بدء تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦١، وإنشاء إدارة الدعم الميداني وتعزيز إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني كليهما، فإن خطة الإصلاح التي حددتها الدول الأعضاء قد بدأت فعلا تُحقق مكاسب ملموسة. وإنني أعول على الدول الأعضاء لمواصلة تكريس اهتمامها والتزامها بإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن طريق تقديم الإرشاد والتوجيه لعملية وضع السياسات وكذا إتاحة ما يلزم من الدعم المادي والموارد البشرية.

تاسعا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٩١ - فيما يلي الإجراءات المطلوب أن تتخذها الجمعية العامة:

يُطلب إلى الجمعية العامة أن تواصل دعمها لإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأن تُحيط علما بهذا التقرير لدى قيامها بذلك.